قصتي مع التدخين السلبي

الجزء الأول

مذكرات.. وذكريات

أحمد عبد اللّه الوصابي

دار السمة للنشر والتوزيع

قصتي مع التدخين السَّلبِيِّ

اسم الكتاب: قصتي مع التدخين السلبي
اسم الكاتب: أحمد عبد الله الوصابي
نوع العمل: مذكرات وذكريات
الرقم الدولي EBIN: 16-1-433-260228
الناشر: دار بسمة للنشر الإلكتروني
الطبعة الأولى: 2026م / 1447هـ

دار بسمة للنشر الإلكتروني

00212771814934
@ bassmabook
bassmabook@gmail.com
المملكة المغربية

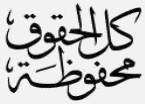

دار بسمة للنشر الإلكتروني تُقدم جميع خدمات النشر، ولا تتحمّل أي مسؤولية تجاه المحتوى، إذ إن الكاتب وحده هو المسؤول عن نتاج فكره.. ولا يجوز بأيّ صورة نشرَ أو إعادة طبع أي جزء من هَذَا الكتاب، أو نقله عَلَى أي نحو كَانَ، أو بأيِّ طريقة سواء كَانَت إلكترونية أو بالتصوير أو خلاف ذلك، إلاّ بموافقة خطية من الناشر أو المؤلف. ©

قصّتي مع التّدخين السَّلبيِّ

الجزء الأول

مذكّرات ويوميات

أحمد عبد الله الوصابي

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث...﴾ (الأعراف: 157)

"الحديثُ عن الدُّخان والتَّدخين يطول؛ لأنَّ الإحراقَ والاحتراق ظاهرةٌ من ظواهر الحضارة المعاصرة؛ حضارةِ النَّار والدُّخان، حضارةِ التلوُّث الماديِّ والفكري، وما خلَّفته من تقاليد وعاداتٍ ما تنفكُّ – في جانبٍ كبيرٍ منها – ترهق الوجدان البشري، وتغرز أنيابها الحادَّة في الرُّوح والجسد".

د. عبد العزيز المقالح
شاعر وأديب اليمن الكبير، يرحمه الله.

إهداء (1)

إلى زملائي الأعزَّاء، أعضاءِ مجلسِ إدارَة صندوق التَّكافل الاجتماعي لموظَّفِي الهيئَة العامَّة للطيران المدني والأرصاد منذ تأسيسه في يناير 2004م:

1 – حامد أحمد فرج، رئيس الهيئة، رئيس مجلس إدارة الصندوق.

2 – ناجي صالح السهمي، الأمين العام.

3 – محمد أحمد النوفة، المسؤول المالي.

4 – عبد المجيد محمد السفياني، مسؤول المتابعة والفروع.

5 – حسين عبد الله الإرياني، المسؤول القانوني والإداري.

وإلى كلِّ أعضاء مجلس إدارة الصندوق اللاحقين، وممثِّليه من الهيئة، وقطاعاتها، ومطاراتها، ومعهد الطيران المدني.

إهداء (2)

إلى زملائي الأعزاء؛ مديري عموم مطار الحديدة الدولي، الذين عملتُ معهم مديراً لمكتبهم وسكرتارية المطار، منذ عام 1987م وحتَّى مطلع العام 2011م..

وهم بحسب أسبقيَّة وجودِهم في المنصب كالتالي:

1 – المهندس: إبراهيم عبد الله حجر.

2 – صالح مصلح السنباني.

3 – أمين محمد صدقة.

4 – المهندس: عبد الولي أحمد تاج الدين، يرحمه الله.

5 – محمد حسن الشريف.

وإلى مديري عموم المطار اللاحقين كافة، الذين استمررتُ بالعمل في مكتبهم رئيساً لقسم العلاقات حَتَّى تقاعدي في أغسطس 2020م.

مع خالص احترامي ومحبتي لهم جميعًا؛ سواء مَن كان منهم معي.. أو مَن وقف ضدِّي.

المقدّمَة

عرَفَ عنِّي زملائي في العمَل كراهيتي للتَّدخين، ومحاربتي له بكُلِّ ما أُوتيتُ من قوَّة ومعرِفَة، وبكافة الوسائل الممكنَة والمتاحة؛ وهي غالبًا ما تتَمَثَّل في التَّوعِية والتَّثقيف بخطورَةِ التَّدخين، سواءً على المدخنِ نفسِه أو على المجتمع المحيط به.

إنَّني شديدُ التحسّس من روائح الدخان، وخاصةً دخان السجائر؛ ولهذا كنتُ أميِّزُ رائحة الدخان من مسافة بعيدة، وبخاصَّة إذا كانت الرياحُ في اتجاهي. وتزداد حساسيتي ومعاناتي كلما قلّت المسافةُ بيني وبين المدخن. وحين كنتُ أشمُّ رائحة الدخان أشعرُ بالاكتئاب، ويصيبني الغثيان، ويداهمني الصداع، ويتعكرُ مزاجي، وتبدو عليَّ مظاهرُ الانزعاج والاشمئزاز.

ولقد وصلَتْ بي الحال إلى درجة الشعور بأنَّ من يدخن قريبًا منِّي، وبخاصَّة في مكانٍ مغلق أو وسيلة نقلٍ عامَّة، فكأنَّما يشهرُ في وجهي مسدَّسًا قاتلًا. ومنذ أن توظفتُ في منتصف عقد الثمانينيات في مطار الحديدة الدولي، خضتُ عديدًا من المعارك التوعويَّة مع الزملاء المدخنين؛ وبخاصة أولئك الذين يرونَ أنَّ فعل التدخين

ممارسةٌ تدخل في إطار حريتهم الشَّخصيَّة، دون أن يراعوا حقوق الآخرين من الزملاء غير المدخنين.

ومع الأسف، فإنَّ كثيرًا من أولئك الزُّملاء غير المدخنين يفضلون الصمت على ما يلحقهم من ضرر، على عكسي تمامًا، ومع ذلك، لم أستطع تحقيق أي تقدمٍ يذكر، أو اختراقٍ لما كان سائدًا من مخالفات خلال عقد الثمانينيات ومطلع عقد التسعينيات.

إنَّني كثيرًا ما أشعر بأنَّ هذا الدخان هو الخطر الوحيد الذي يتهدَّد حياتي، وهو العدو اللَّدود الذي يحاصرني، ويكتمُ أنفاسي، ويعكِّر صفوي وهدوئي. إنَّه –أي التدخين– السدُّ الذي يحجب عني الجمال والروعة، ويعيق تحقيق وجودي المشرق والمتألق، بل إنَّه ينتزعُ مِنِّي ابتسامتي، وفرحتي، وهنائي.

مع محبتي...

المؤلف

الفصل الأول

مواقف وأحداث

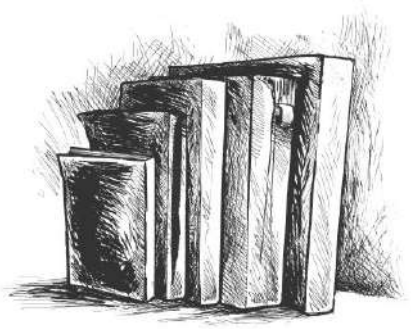

مقلب حول غرامات التَّدخين.

أحد الزُّملاء ممَّن لا أعرفهم معرفة عميقَة في الهيئَة العامَّة للطَّيران المدني والأرصاد، أعدَّ لي مقلبًا سبَّب لي إزعاجًا وإحراجًا شديدين، خلال وجودي لحضور اجتماعات مجلس إدارة صندوق التَّكافل الاجتماعي لموظَّفي الهيئة.

ويبدو أنَّه من المدخِّنين، وربما يكون قد تضايق من مقالي ضِدَّ التدخين والمدخنين، الذي نشرته في "نشرة الطيران المدني والأرصاد"، الصادرة فصليًّا عن الهيئة[1]، أو رُبَّما تضايق من بعض مواقِفي في محارَبَة التَّدخين.

كان فحوى المقلبِ أنَّه بشَّرَني بأنَّ هناك قرارًا أو تعميمًا جديدًا من الأخ/ رئيس مجلس إدارة الهيئة، بإقرار غرامَةٍ بمبلغ قدرُه 3000 ريالٍ لِمَن يرتَكِبُ مخالَفَةَ التَّدخين داخلَ مرافق الهيئة وقطاعاتها ومطاراتها، الأمر الَّذي أفرَحَني جدًّا؛ لأنَّ مثل هذا القرار سيردع كلَّ المخالفين.

---

[1] نشرة: "الطيران المدني والأرصاد" العدد رقم: (37)، نوفمبر – ديسمبر 2011م.

وقد مثَّلَ أمامي ذلك الزَّميل أنَّهُ يبحَثُ عن ذلك القرار في الأوراق الَّتي على مكتبه وفي الأدراج، قائلًا: "إنَّه كان هنا"، ومتسائلًا أمامي وأمام زملائه: "أين ذهبَ القرار؟ لقد كان هنا!"، متعَهِّدًا لي أنَّه سيَجِده ويحفظ لي صورةً منه حين أعود مرَّةً أخرى.

ولأنِّي صدَّقتُه ولم أتوَقَّع أنْ يكذب عليَّ، فما مصلَحَتُه في الكذب؟ وربما توَقَّع أنَّني سأطرح الموضوع خلال اجتماعي مع رئيس وأعضاء مجلس إدارة الصندوق بالهيئة، الذي أتشرف بعضويتي فيه ممثلاً لمطار الحديدة الدولي، ولم أخيِّب توقعه..

إذ إنَّني خلال الاجتماع الدَّوري المنعقد في ديوانِ عام الهيئة بصنعاء في: 12/ 9/ 2013م، وعند فتح باب النقاش لما يستجد من أعمال (أو أفكار)، طلبت الإذن للحديث. وبدأت أقدِّمَ الشُّكر الجزيل للأخ/ رئيس مجلس إدارة الهيئة والصندوق، الأستاذ/ حامد أحمد فرج، على جهوده الكبيرة في مكافحة التدخين، ذاكرًا له القرار السابق رقم (41) لعام 2008م، الذي يحَدّد فيه غرامة 1.000 ريال على كلِّ من يرتكب مخالفة التَّدخين، وشاكرًا له القرار الجديد الذي رفع فيه الغرامة على المخالفين إلى 3.000 ريالٍ، مِمَّا يؤكِّد حرصَه على الحفاظ على صِحَّة الموظَّفين وسلامتهم..

فعقب الرَّئيس على كلامي قائلًا،

– إنه لا يوجد أي تعميم جديد، ولا توجد أي زيادة في غرامة مخالفة التدخين، وهو لا علم له إلاَّ بالقرار القديم بمبلغ: 1000 ريال فقط.

وعليه.. فقد كنت مترعجاً ومحرجاً جدّاً، بعد أن أثار طرحي هذا استياء بعض الزملاء، وخاصةً إن أغلبهم من المدخنين، ويخالفون القانون والقرارات والتعميمات المانعة للتدخين، ولا يبالون أو يأبهون بها.. بل لا يعيرونها أدنى اهتمام.

فمن قائل:

– إنَّ هذا الطَّرح خارج سياق ما يهم الصندوق والأعضاء..

وآخر قال:

– أنت لن تقنع إلَّا عندما تلاقي لك ضرب.. لَّما تبطل.

وأتذكر أنَّ الأخ ناجي صالح السهمي، الأمين العام للصندوق قال محاولًا إنقاذي من الحرج:

– قُلْ للرَّئيس إنَّ غرامات التَّدخين يمكن توريدها لصالح الصندوق.

ولكنِّي بكُلِّ هدوء وتأثُّر قلت لهم جميعًا مدافعًا عن طرحي:

– إنَّني بصفتي عضوًا عموميًّا في الصندوق، وكوني عضو مجلس إدارته أيضًا، فإنَّ من حَقِّي الحفاظ على صِحَّتي من هذا الوباء الفتَّاك ومن هذا الاغتيال البطيء.. التدخين.

وقلت لهم:

– لا أريد أنْ أموتَ، أريد أنْ أستمتع وأصرف مستحقاتي الماليَّة من الصندوق عند انتهاء خدمتي للهيئة.

وواصَلْت حديثي، قائلًا:

– ماذا أستفيد إذا متُّ، سوى أنْ تذهبَ مستحقاتي إلى الورثة، فيتقاسموها فيما بينَهم، وقد يختلفونَ أو يتشاجرونَ من أجلِ ذلك، ولكن بوجودي معهم.. فسوف أصرف المبلغ بالشَّكْل المناسب، وفيما يعود بالنَّفع علينا جميعًا.. أنا والورثة.. بعد عمر طويل إنْ شاء الله.

وهكذا وبهذا الطَّرح أثبَتُّ للزُّملاء أنَّ الموضوع ليس خارجًا عن اهتمامات الأعضاء والصندوق، فهو ليس بعيدًا عن القضايا والمشكلاتِ الَّتي يجب على مجلس إدارة الصندوق أنْ يضعَ لها الحلول والمعالجات المناسِبة والنَّاجعة.

أمَّا بخصوص المقلب الذي وضعني فيه الزَّميل أو ربما بعض الزملاء في الهيئة؛ ففي الحقيقَة إنَّ المدخن عندما يواصل تدخينَه في كلِّ مرَّة مخالفًا نَصَّ القانون؛ فإنَّ مبلغ الغرامة يتضاعف، وقد يصل الى: 10,000 ريالٍ أو يزيد وليس فقط 3,000 ريال، وخاصة إذا أخَذْنا في الاعتبار أنَّ بعض المدخِّنين يكابرون ويعاندونَ في مواصلة التدخين، ومخالفة القانون.

وبالتأكيد هناك عقوبة رادِعة لمثل هؤلاء، وبموجب نَصِّ القانون أيضًا[1]، تصل إلى درجَةِ الحبس لمدَّة نصف سنة؛ حتَّى يفهم من لا يريد أن يفهم.

والله ولي العون والتوفيق، والسَّداد، والرشاد.

---

[1] قانون رقم: (28) لعام 2005م بشأن منع التدخين ومعالجة أضراره.

تحرص العديد من الدول المتقدمة عند إعلانها عن الوظائف الشاغرة على إلزام شرط عدم التدخين ضمن الشروط المطلوبة للحصول على أي وظيفة في أي مرفق من مرافقها ومثل هذا التصرف ينم عن حكمة بالغة ورؤية استباقية متميزة، لأن هذه الدول توفر مبالغ طائلة تنفق عادة على الموظفين لمعالجتهم من أمراض عديدة ذات صلة بالتدخين علاوة على ذلك فصحة العاملين في هذه الحالات تسهم في زيادة الإنتاجية إلى أعلى معدلاتها، مع زيادة الجودة والفاعلية.

أما في دول العالم الثالث المستهلكة عالمة ومنها الدول العربية والإسلامية فمثل هذا الشرط لا يخطر على بال المسئولين ولا يدرج ضمن السياسات المتبعة في شروط التوظيف أو حتى التعيين، بل إنها لا تعير مسألة منع التدخين في الكثير من مرافقها الاهتمام الكافي والحرص المطلوب حماية للموظفين من أضرار التدخين وحفاظا على صحة وسلامة المجتمع رغم مرور فترة من الزمن على صدور قرارات وقوانين منع ومكافحة التدخين ومعالجة أضراره الخطيرة للصحة العامة.

ومن المفترض على الأقل أن تأخذ هذه الدول شرط عدم التدخين بعين الاعتبار عند ترشيح كوادرها للوظائف العليا وحتى تكون البداية صحيحة ومشجعة يجب أن لا نعين على رأس مرافق الدولة المختلفة إلا أشخاصا غير مدخنين حتى يكونوا قدوة حسنة ومثالا يحتذى به وحتى يتمكن هؤلاء أيضا من تطبيق قرارات منع التدخين بصرامة وحزم وفرض العقوبات على المخالفين.

نريد أن نرى احترام النظام وهيبة القانون في المسئولين لا أن يكونوا أول من ينتهكه ويصيبه بالضعف والوهن.

بقلم
أحمد عبد الله الوصابي ◆

نريد أن نرى مسئولين غير مدخنين، نريد ممن يحتلون المناصب العليا أن يلتزمون بعدم التدخين، فهم عندئذ سيتمكنون من منع الموظفين التابعين لهم من التدخين، وفرض العقوبات على المخالفين كالغرامات المالية ومضاعفاتها في حالة التكرار بل والحبس إذا اقتضى الحال.

أما إذا تقاعسوا وتخاذلوا فهم لا يستطيعون منع الآخرين لأنهم أولى بعدم التدخين.

ومن ناحية أخرى لا نستطيع قسوة حسنة للتدخين أو الكروسين، وقد قال الشاعر: (لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم).

وحتى تتمكن الجهات المعنية من السلطات العليا صاحبة القرار والجهات ذات الاختصاص أن تأخذ شرط عدم التدخين في الحسبان عند إعلانها عن الوظائف الشاغرة أو على الأقل عند الترشيح أو التعيين للمناصب القيادية المختلفة في مرافق الدولة فلا بديل الاختيار إلا لمن هو الأكثر التزاما بالنظام والأكثر احتراما للقانون... والأهم من ذلك الأكثر صحة بعيدا عن التدخين وبالتالي الأكثر عطاء وإنتاجية فالعقل السليم في الجسم السليم والوقاية خير من العلاج وهذا لما فيه سلامة وصحة المجتمع وخدمة الوظيفة العامة والصالح العام.

◆ رئيس قسم العلاقات مطار الحديدة الدولي

مسموح التَّدخين كلَّ يومٍ ما عدا اليومَ

خلال النصف الأوَّل من عام 2014م حين كنت في زيارة للأستاذ نبيل عبد اللَّطيف عُبادي مدير مركز عبادي للدِّراسات والنشر في صنعاء، وذلك لمتابعة طباعة آخر إصدار شعري لي بعنوان: "إلى ثورتنا الجميلة".

ولأنَّ صاحِبَ المركز كانَ يعلَم بكراهيتي وعدائي للتَّدخين والمدخنين؛ فقد أراني لافتةً كرتونِيَّة إعلانيَّة ضِدَّ التَّدخين من إصدارات المركز، بأسلوب مثير ولافت للنظر، كتب عليها: "مسموح التَّدخين كلَّ يوم.. ماعدا اليوم".

وحين لاحظ إعجابي باللَّافِتَة، كونها طريفة، ولطيفة، ومؤدبة، وجديدة لمنع التدخين بأسلوبٍ راقٍ، يراعي ذوق المدخِّنينَ ومشاعرَهم، وربما يدفعهم إلى الابتسام...؛ قام بإهدائي رزمةً منها.

وذلك بغرض توزيعها ولصقها في الأماكِنِ المناسِبَة، وإهدائها أيضًا للأشخاص المناسبين، مِمَّن يؤيِّدون منع التدخين.

وقد شكرته كثيرًا على تلك الهديَّة الرَّائعة، وعلى ذلك الاهتمام بمثل هذه القضيَّة المُهِمَّة الخطيرة المتعَلِّقَة بمنع التَّدخين حفاظًا على الصحَّة العامَّة للمجتمع، وعلى بيئة نظيفة أيضًا.

وهكذا فإني قمت بتوزيع بعضٍ من تلكَ اللَّافِتات على الأصدقاء والمقرَّبينَ، وعلى زملائي في العمَلِ، بل إنَّني قمت بتعليقِها في بعض المكاتب القريبَة من مكتبي، وخاصة مكتب شؤونِ الموظَّفين.

وكنت أبدي اهتمامًا كبيرًا بهذا المكتب لأنَّ أغلب الزُّملاء يزورونَه، وأحيانًا أكثر من مرَّة في اليوم، وبخاصة عند التوقيع في حافظة الدوام الرَّسميَّة بداية الدوام ونهايته، ناهيكم عن الزوَّار الآخرين من خارج المطار.

ولكِنِّي في اليوم التَّالي لتعليق اللَّافِتة في مكتب شؤونِ الموظَّفين، بهدف منع تدخين بعض الزملاء المخالفين؛ وجدت اللَّافتة قد قُصّ الجزء الأخير منها الذي يحوي: "ما عدا اليوم".

فأصبحت اللافتة تقول: "مسموح التدخين كلَّ يوم.." فقط، وكأنَّها توجه الدعوة للمدخِّنين، أو تحَرِّضهم على ممارسة التدخين، في المكاتب المغلقة!

ورغم معرِفتهم جميعًا بأنَّ هناك مجموعةً من التَّعاميم والقرارات الَّتي تمنَع التَّدخين سواء من رئيس مجلسِ إدارة الهيئة، أو رئيس مجلس الوزراء.

بل إنَّ هناك قانونًا صادرًا من رئيس الجمهوريَّة لمنع التَّدخين ومعالجة أضراره[1]، وليس فقط تلكَ اللَّافتة اللَّطيفة والمؤدبة.

وهكذا فقد انزعجت وتضايقت من ذلك التصرُّف الحقير، وقد بحثت عَمَّن يقِف وراء ذلك الفعل.. وعرفتُه، إنَّه أحد الزملاء ممَّن يعجبهم المخالفة.. ولفت الأنظار.. ومن الذين يصطادون في المياه العكرة.

وقد أزعجني أكثر كون ذلك الزميل ممن لا يدَخِّنون، أو هو مدخن سلبي مثل حالتي[2]، وقد فهمت إن تصرفه ذلك كان من باب العناد، أو التحدي.. أو إنه لمجرد الإزعاج والتسبب في مضايقتي واستفزازي.

---

[1] القانون منشور في الجريدة الرسمية عدد: (8) لسنة 2005م.

[2] التدخين السلبي هو استنشاق مخلفات المدخنين، ويسمى أيضًا التدخين الإجباري أو القسري، أو بالإكراه.

ولكِنِّي مع ذلك لم أستَسْلِم، فقد نزعت تلك اللَّافِتة المقصوصة، واشتريت من المكتبة الكبرى مجموعة من لافِتات منع التَّدخين المكلِّفة.

وهي لافتات بلاستيكيَّة رائعة وذهبيَّة اللَّون، وفي الوقْتِ ذاته قويَّة وليس من السُّهولَة نزعُها أو قَصُّها، وقمت بلَصقِها في أماكِنَ مرتفعةٍ.

وكانت تلك اللَّافتات تبدو أنيقةً، وتعطي لمسةً جماليَّةً للنَّاظِرِ إلَيْها، وقد علقت منها في مكتبي وفي مكتب شؤون الموظَّفين من جديد، وفي المكاتب المجاورة.

تشريعات منع التَّدخين قبل الوحدة وبعدها

لم يكن في بلادنا – ما قبل الوحدة الوطنيَّة – في ذلك الوقت (الجمهورية العربيَّة اليمنيَّة) أيٌّ من المنشوراتِ أو التَّعميماتِ، أو القراراتِ الَّتي تحدُّ من هذه الممارساتِ الدخانيَّة المزعِجَة.

وكذلك عدم وجود قانونٍ يمنَع كلَّ ذلك الإضرار بالمجتَمَع من خلال منع التَّدخين في المكاتبِ المغلَقَة وفي وسائلِ النَّقل العامَّة؛ ممَّا يتَسَبَّب في اغتيال الصحَّة العامَّة للمجتَمَع.

بينما كانَ جنوب اليمن (جمهوريَّة اليمن الديمقراطيَّة الشَّعبيَّة) ما قبل الوحدة، متقَدِّمًا في تشريعاته التي تمنع التَّدخين في المرافِقِ العامَّة، وفي وسائلِ النَّقل.

بل إنَّه كان لا يسمح بالتَّخزين هناك (مضغ القات) إلَّا كلَّ خميسٍ وجُمُعة[1].

---

[1] القانون رقم: (38) لعام 1976م، الذي يمنع بيع القات وتعاطِيَه كلَّ أيام الأسبوع ما عدا الخميسَ والجُمُعَةَ.

وقد أورَدَ عبده الرجاني، في يوميَّات القارئ في صحيفة الثَّورَة[1] قِصَّة طريفَةً عن أحد الرُّكَّاب في الدبَّاب (حافلة صغيرة) في العاصمة صنعاء، وهو يتناول سيجارة وينفث دخانها.

وكانَ يطيل "شفطَه" للسِّيجارة كلَّما ضاق الرُّكَّابُ ذرعًا من سلوكِه.

وعند نزول الرَّاكب المدخِّن قال أحد الركَّاب، ويبدو أنَّهُ من أهل مدينة عدن:

– ألم يُمْنَعْ هُنا تناول السجاير في سيَّارات الأجرة والعامة؟ لقد وضعت عندنا غرامة تقدَّر بخمسَة دنانيرَ لمن يفعل ذلك (يرتكب هذه المخالفة).

ولعَلَّ مِمَّا شَجَّع على ذلك التَّوجه الحيوي المهِم، بعد تحقيق الوحدة في الثاني والعشرينَ من مايو 1990م.. انضمامُ الجمهوريَّة اليمنيَّة وتوقيعها على الاتِّفاقيَّة الإطارية العالَميَّة لمكافحة التبغ التي تبَنَّتها منظَّمَة الصحَّة العالَميَّة في يونيو 2003م.

فقد كانت اليمن سبَّاقة مع عددٍ من الدول للتَّوقيع على تلك الاتِّفاقيَّة، ودخلت حيِّز التنفيذ رسميًّا في فبراير 2005م، وبنهايَة عام

---

[1] ينظر صحيفة الثورة، الصفحة التاسعة، العدد الصادر في: 19/ 3/ 1990م.

2006م وصل عدد البُلدان المُوَقِّعة عليها نحو (142) دولةً بما يَمثِّل ثلاثة أرباع العالَم[1].

ولا شَكَّ في أنَّ صدور قانونِ منع التَّدخين ومعالجة أضراره، الذي صدر برقم (26) في عام 2005م نفسِه كان أولى ثمار انضمامِ اليمن لتلك الاتِّفاقِيَّة.

ولا يكفي إصدار التَّشريعات والقوانين الَّتي تمنع التدخين فقط، بل يجب تطبيقها وتنفيذها بجهود ووسائل محددة وحاسمة، بل وقويَّة إذا لزم الأمر.. تستند إلى سلامة التطبيق، وتستَمِدُّ قوَّتها من قوَّة القانون، وعدالة القضاء.

---

[1] زكي الذبحاني، لا للتدخين في الأماكن المغلقة، صحيفة الثـــورة – ص 30، العـــدد: (15540) بتاريخ: 20 مايو 2007م.

(2)

إنَّ التَّقَدُّم المتدرج والمحدود في إطار نشر التَّشريعات والقرارات الَّتي تحدُّ من التَّدخين، أو تـــمنعه في الأماكنِ العامَّة ووسائل النَّقل، لم يحدث إلَّا في منتصف عقد التسعينِيَّات، ومع ذلك لم يُطَبَّق إلا في أضيق الحدود.

وربما قد ساعد تحقيق الوحدة الوطنِيَّة بين شطري الوطن شماله وجنوبه، وإعلان الجمهورِيَّة اليمنِيَّة صبيحة 22 مايو 1990م على ذلك التَّقَدُّم، ومع مرور الوقت كانت هناك بعض القرارات القوِيَّة.

أذكر منها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم: (126) لسنة 1995م بشأن حمايَة أفراد المجتَمع من أخطار التَّدخين[1].

ثم في وقتٍ متأخر، صدر القانون رقم: (26) لسنة 2005م، بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره[2].

ولهذا فإنِّي كنت خلال عقد الثمانينِيَّات ومطلع عقد التسعينِيَّات، كمن يحرث في البحر، أو كمن يؤذن في مالطا.. ومع ذلك فقد تَحَقَّقَت بعض الإنجازات في إطار العمل ولو بصورةٍ نسبيَّة.

---

[1] نشر في الجريدة الرسمية العدد: (17) لسنة 1995م.

[2] نشر في الجريدة الرسمية العدد: (8) لسنة 2005م.

ولم يكن ليتَحَقَّق شيء من ذلك، لولا مواصلة مسيرة الكفاحِ ضدَّ هذه العادة المُقِيْتَة (التدخين)، وضدَّ هذا السّلوك الاستفزازي المُنَفِر.

وقد أمكن الحدّ من تلك الممارسات المزعِجَة للمدَخِّنين الذين لا يراعون أبسطَ الحقوق لزملائهم من غير المدخنين، كما لا يأبَهون بالواجبات الملقاة على عاتِقِهم.

ورغم أنَّني بدأتْ أنشر قصائدي ومقالاتي في صحيفة الثورة منذ منتصف العام 1987م، إلَّا أنَّ أوَّل قصيدة لي ضِدَّ التَّدخين نشرت تحت عنوان: "دخانٌ لعين" في صحيفة "الثورة" العدد الصادر في: 23/ 11/ 1987م[1].

كما أنَّ أوَّل مقالة لي في مكافَحَة التَّدخينِ كنت قد نشرْتُها تحت عنوان: "أوقفوا التَّدخينَ في الرحلات الداخلِيَّة باليمنية"، وقد نُشِرَتْ في العدد الصادر في: 31/ 7/ 1989م، من صحيفة "الثورة"[2].

---

[1] نشرت هذه القصيدة ضمن ديواني الأول: "ذكريات عاشق البحر" الصادر عام 1988م، عن مطبعة الكاتب العربي في دمشق – سوريا.

[2] ستنشر المقالة ضمنَ الجزء الثاني من هذا الكتاب: "مقالات.. وتعقيبات".

ومع ذلكَ، وقبل ذلك فإنّي كنْتُ أواصل كفاحي ضدَّ التَّدخين ونقد كلّ تلك المخالفات باللِّسان وبالقلم كلَّما تطَلَّب الأمر ذلك.

فعلى سبيل المثال، قمت برفع مذكرات في أوقات وتواريخ مختلفة إلى كلٍّ من الإخوة: نائب المدير العام، مدير عام مطار الحديدة، رئيس مجلس إدارة الهيئَة العامَّة للطَّيران المدني والأرصاد.

وفي الفصل الخامس سأورد نماذِجَ من تلك المذكرات والمراسلات بيني وبين المذكورين، وهي على سبيل المثال.. لا الحصر.

موقِفي مِنَ التَّدخين في الغربَة

كنت قد خضت تجْرِبةً الغربة في الجارة الكبرى الشَّقيقة (المملكة العربية السعودية) كغيري من كثيرٍ من اليمنيين، منذ أواخر عام 1983م وحتَّى نهاية النصف الأول من عام 1985م، قبل أنْ أعودَ واستَقِرَّ في اليمن، وأحظى بوظيفَةٍ في "مطار الحديدة الدولي" في أغسطس 1985م.

وخلال تلك المرحلة القصيرة (مرحلة الغربة) الَّتي قضيْتُها متَنَقِّلًا ما بين جدة والطَّائف والرياض، أقمت وعشت مع بعض اليمنيين المغتربين، وتعايشت مع بعض العرب من الأشقاء المصريين والسودانيين خلال عملي.

وكانَ بعضُهم مِمَّن يدَخِّنونَ، وكنت أتحاشى القرب منهم خلال تدخينهم، كما أوجه لهم النصح والنقد البَنَّاء على تلك الممارسات المزعِجة، خاصة إذا كان المكان مغلقًا.

وبما أنَّي لم أعد أتذَكَّر كثيرًا مِنَ التَّفاصيلِ حولَ تلك المرحلة، إلا أنَّي قد صوَّرت معاناتي من التَّدخين مع بعض الزملاء والمرافقين.

وفي هذه القصيدَة، التي ستنشر ضمن قصائد مرحلة الغربة، والتي قمت بجمعِها في ثلاثِ مجموعات شعرِيَّة، وتعد من المحاولات الأولى في تجربتي الشِّعرِيَّة.. وهي قصيدة تحمل عنوان "دخان":

ضاق صدري..

بالدخانْ

ينفثهُ الكثير..

كالعميانْ

لكنَّني أنا..

أثورُ كالبركانْ

ماذا جرى..

يا أيها الزمانْ.

الفصل الثاني

في الحياة العامَّة

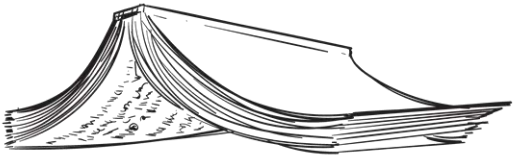

أضواء على التَّوعية الصحِيَّة لمنع التَّدخين

إنَّ تسليط الضوء على مدى الأضرار والمخاطر والسيِّئات من جراء التدخين، كممارسة استفزازِيَّة، وعادة قبيحة مثيرة لكلِّ مشاعِرِ الألم والسقم، والكراهية، هو أمرٌ مهِمٌّ جدًّا.

وهو أيضًا يخدم التَّوجُّه العامَّ في السَّيْر إلى مستقبلٍ أفضلَ وأجمل، بما من شأنِه أنْ يحدَّ من كلِّ تلك السَّلبِيَّة ومن كلِّ ذلك العبثِ.

ومِثْلُ هذا التوَجُّهِ الجميلِ يتوافَقُ مع التَّطَلُّعات الطموحة لمجتمع يخلو من التَّدخين، وبالتالي يرسِّخ ويوطِّد الصحَّة العامَّة كثقافَةٍ وتوجُّه، ويشَجِّع على تعاطي الغذاء النَّافع والصحي.

وهو يدفعَنُا دفعًا للتَّمتُّع بطيِّبات الحياة، وخيرات الأرض المباركة، كما ينَمِّي الثَّراء الفكرِيَّ والمعرفِيّ؛ فالعَقْل السَّليم في الجسم السَّليم.

ولعَلَّ مِمَّا شجَّع على ذلك التَّوَجُّه الحيوي والمُهِم انضمامُ الجمهوريَّة اليمنيَّة وتوقيعها على الاتِّفاقيَّة الإطاريَّة العالَميَّة لمكافحة التبغ الَّتي تبَنَّتَها منظَّمة الصحَّة العالَميَّة في يونيو 2003م.

ثُمَّ بعد ذلك تواصَلَت الحملَة الرَّسميَّة ضِدَّ التَّدخين في الصحف، والمجلَّات، والإذاعة، والتلفزيون، وغيرِ ذلكَ من وسائلِ التَّواصل والنشر. كما مُنِعَتِ الإعلاناتُ في جميع الوسائل المرئيَّة والمقروءة والمسموعة.

ووزِّعت المطويات والمنشورات والملصقات الخاصَّة بمنع التَّدخين في جميع المرافق، ووسائلِ النَّقل العامَّة.

وكم أتَمَنَّى لو تستمرّ مثل هذه الحملات المباركة طوال أيَّام السَّنة وليس فقط بمناسبَة يومِ الصِّحَّة العالميِّ أو اليوم العالمي للامتناع عَنِ التَّدخين!

ولا يكفي إصدار التَّشريعات والقوانين الَّتي تمنع التدخين فقط، بل يجب تطبيقُها وتنفيذها بجهودٍ ووسائل محدَّدة وحاسمة، بل وقوية إذا لزم الأمر، تستند إلى سلامة التطبيق، وتستَمِد قوَّتها من قُوَّة القانون وعدالة القضاء.

هاجس إنشاء جمعِيَّة لمكافحة التَّدخين

لقد كانَ هاجس إنشاء جمعيَّة تختَصُّ بمكافحة التَّدخين في الحديدة شغلِيَ الشَّاغِل، وخلال سنوات عديدةٍ من عقد التسعينِيَّات، وقبلَ أنْ تؤسس جمعِيَّة مكافحة التدخينِ بالفعل في العاصمة صنعاء.

بل حتَّى قبل أن تؤسس جمعية لمكافحة التخزين[1] بسنوات، سُمِّـــيَت لاحقًا بعد إنشائها "الجمعيَّة الوطنِيَّة لمواجهة أضرار القات"[2].

أتذكر بالمناسبة أنَّني قمْتُ بزيارَةٍ للأستاذة الكاتبة المبدعة والإعلامِيَّة المتألقة الدكتورة: رؤوفة حسن[3]، في صنعاء، بعد أنْ عرَّفني عليها صديقي الأستاذ الدكتور أحمد علي المعمري، الذي كان معيدًا حينها في جامعة الحديدة.

---

[1] عادة التخزين في اليمن تطلق على كلٍّ من يمارس طقوس مضغ وتخزين وريقات القات في جانبٍ من الفم، وهذه الجمعيَّة أنشئَتْ لمواجهة أضرار هذه الشَّجرة الخبيثة.

[2] وقد حصلت على عضوية هذه الجمعية في وقتٍ لاحق، لكن نشاطها كـــان محـــدودًا كأغلب الجمعيَّات.

[3] انتقلت د. رؤوفة حسن إلى رحمة الله تعالى صباح الأربعاء: 27 أبريل 2011م.

وكانت الدكتورة رؤوفة ضمن أعضاء اللَّجنة التحضيريَّة التَّأسيسيَّة لجمعيَّة مواجهة أضرار القات.

وقد طرحت عليها فكرَة دمجِ مكافحة التَّدخين ضمن الجمعيَّة؛ باعتبار أنَّ مكافحة تخزين القات تخدم مكافحة التدخين أو هو مدخلٌ لها، فردت عليَّ بما معناه:

"إنَّ قضيَّة القات يمنيَّة خالصة في الغالب، بينما قضية التدخين ومكافحته قضيَّة عامَّة وعالمية، كما أنَّنا لا نريد تشتيت الجهود لضمان التركيز على الهدف، والسَّير إليه في طريق واحدة مستقيمة".

وطلبت مني مواصلة جهودي لتأسيس جمعيَّة مكافحة التَّدْخين بالحديدة، بعد إحاطتها علماً بذلك وبمحاولاتي الحَثيثَة وَالدَّائبَة لتأسيس تلك الْجَمْعيَّة، وكنت قد شرعت في لقاء وتسجيل عشرات الأسماء لغير المُدَخِّنينَ في مجلد صغير؛ ليكونوا ضمن اللَّجْنَة التَّأْسيسيَّة.

وإلى جانب الأسماء المُسَجَّلَة كنت أُسَجِّلُ جهة عملهم، والعنوان والهاتف إن وُجد؛ لسهولة التواصل مع الْجَميعِ حال التَّأْسيسِ، ولكن إنَّ مسألة تأسيس جمعيَّة لمكافحة التدخين ليست

بالأمر اليسير أو الْهَيِّنِ، خاصة أَنَّ نسبة المُدَخِّنِينَ كبيرة في أوساط الْمُجْتَمَعِ، وتفوق النِّصْفَ في أقل الأحوال.

كما لا ننسى أَنَّ شركة التَّبْغِ وَالْكِبْريتِ الْوَطَنِيَّةَ، بما تملكه من مصانع ومعامل لتصنيع السَّجائِرِ، ستقف ضد إنشاء مثل هذه الْجَمْعِيَّةِ بكل ما تملك من وسائل أو إمكانات، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. علاوة على وجود مصانع للقطاع الخاص في هذا المضمار، وهي كُلُّها استثمارات سيئة من وجهة نظري؛ مهما كانت تدر من مكاسب وأرباح تُقدَّر بالمليارات..

وذلك لما تمثِّلُه من أضرار كبيرة وَمُدَمِّرَةٍ، ومخاطر كثيرة وبالغة على صِحَّة الفرد والبيئة وَالْمُجْتَمَعِ بصورة عامة بما فيهم فئة غير المُدَخِّنِينَ؛ تلك الفئة أو الشَّرِيحَةُ من أفراد المجتمع الذين يتعرضون للتدخين الْقَسْرِيِّ أو الْقَهْرِيِّ أو الْإِجْباريِّ، ويسمى كذلك التَّدْخِينَ اللَّاإِرادِيَّ أو التدخين السَّلْبِيَّ.

وكأنما هناك بالفعل تدخين إيجابيٌّ يمارسه المُدَخِّنُونَ!

وأستغرب لمثل هذا الأمر؛ لِأَنَّ التَّدْخِينَ هو فعل سَلْبِيٌّ للغاية منذ البدء وحتى المنتهى. بل إنه يشكل قمة السَّلْبِيَّةِ وقمة الْعَدْوانِيَّةِ، ويشكل بانتشاره مأساة كبيرة وكارثة محققة على البيئة والفرد

والمجتمع، توازي بذلك مأساة وكارثة تخزين القات، بل وتفوقها ضررًا وخطورة.

(2)

إنَّ تأسيسَ جَمْعِيَّةٍ لمكافحة التَّدْخينِ –وللأسباب المذكورة آنفاً– واجه صعوباتٍ؛ نظراً لعدم تَوَفُّرِ الدعم من الجهات الْمُخْتَصَّةِ بأي شكلٍ أو صورةٍ ولو في الحدود الدنيا.

ناهيكم عن عدم توفر أو تهيؤ الظروف وَالْإِمْكانِيَّاتِ المناسبة لهذا التَّأْسيسِ، وغياب التفاعل الحكومي والحزبي لإنشاء مثل هذه الْجَمْعِيَّة. ويضاف إليها شرط وضع نِظامٍ مكتوبٍ يوقع عليه الْمُؤَسِّسُونَ للجمعية.

ويشمل ذلك النِّظامُ ثماني بيانات؛ كالغرض من الْجَمْعِيَّةِ، ومركز إدارتها، وأسماء الْمُؤَسِّسِينَ، وموارد الْجَمْعِيَّةِ، والهيئات التي تمثلها، وحقوق الأعضاء وواجباتهم، وطرق الرقابة الْمَالِيَّةِ، وغير ذلك[1].

أي إنَّ تأسيسَ جمعيَّةٍ كهذه يحتاج إلى جهدٍ جماعِيٍّ.. وليس جهدًا فرديًّا متواضعًا، كما أنَّه بحاجة إلى الدَّعم المادِيِّ فهناك نثريات ومصاريف تأسيسيَّة مطلوبة، إلى جانب مكافآتٍ تشجيعِيَّة للمؤسسين.. وما إلى ذلك.

---

[1] ينظر إلى القرار بالقانون رقم (11) لسنة 1963م، بشأن الجمعيَّات.

وبِناءً على كلِّ ما سبق، فلم أستطع الحصول على حافز مناسبٍ، أو على الضوءِ الأخضَرِ الَّذي يوَضِّح معالِمَ الطَّريق، بالإضافة إلى الحاجَة لمجهودات فريق متكاملٍ من أجلِ التَّأسيس.

ناهيكم عن وجود عقباتٍ وَمُعَوِّقاتٍ عديدةٍ لم أستطع معها تأسيسَ تلك الْجَمْعِيَّةِ.. الحلم العسير.. والصعب.

وأتذكر خلال تلك الْفَتْرَةِ أَنَّني كنت أقوم بزياراتٍ عديدةٍ لفرع مُؤَسَّسَةِ الجمهورية للصحافة وَالنَّشْرِ بالحديدة؛ لمتابعة نشر قصائدي ومقالاتي لديهم.

ومن جانبٍ آخَرَ، ولأكثرَ من مرَّةٍ الْتَقَيْتُ الأستاذ: جمال سلام، مدير عام فرع الْمُؤَسَّسَةِ، خلال زيارتين فيما أذكر:

الزِّيارَة الأولى في: 29/ 11/ 1997م، أهديتُه خلالها بعض اللوحات الْمُعَبِّرَةِ عن محاربة التدخين فقد كان مهتمًّا بذلك، وتحاورنا حول ضرورة تأسيس جَمْعِيَّةٍ لمكافَحَة التَّدْخِين. وهي الفكرة التي تساورني منذ أمدٍ طويل، ولم أجد الفرصة المناسبة، أو الدَّعم الكافي لتنفيذها أو تأسيسها حَتَّى الآن.

أَمَّا الزِّيارَة الثَّانية فكانت في: 28/ 2/ 1998م، وقد أهديتُه خلالها لافتات منع التدخين لتعليقها في مكتبه. وقد أبدى حماسًا

كبيرًا لتأسيس جَمْعِيَّةِ مكافحة التَّدْخِينِ التي كنت قد بدأت خطواتٍ تمهيديَّة في سبيلها، على أمل أن ترى النور.

غير أَنَّ الطريق كان طويلًا، والمسألة ليست سهلة، خاصة أَنَّ عددَ الْمُدَخِّنِينَ يزيد على نصف المجتمع تقريبًا. وما تبقى من أفراد المجتمع يعانون من التدخين الْقَسْرِيِّ رغمًا عنهم، حيث لا توجد تشريعاتٌ لمنع التَّدخين لحماية الصحَّة العامَّة للمجتمع، وإنْ وُجدت فهي لا تُطَبَّقُ إِلَّا على استحياءٍ وفي أضيق الحدود كَتَوَجُّهٍ والتزامٍ لدى البعض.

ولكن الفكرة لإيجاد مثل هذا القانون، وتأسيس مثل تلك الْجَمْعِيَّة تبقى قائمةً، وتفرض وجودَها بِقُوَّة، ولا بُدَّ أنْ ترى النُّور، وأنْ تشقَّ طريقَها في الوقت المناسِبِ، وفي الفرصَة السَّانِحَة.

محاولات الانضمام للجمعِيَّة

ورغم أنَّ الجمعيَّة الوطنيَّة لمكافَحَة التَّدخينِ قد تأَسَّسَت في العاصمة صنعاءَ في وقتٍ لاحق، إلَّا أنَّني لم أتَمَكَّن من معرفة مقَرِّها أو هاتِفها لزيارَتِها للتَّواصلِ مع هيئتها الإداريَّة، ولأخذ العضويَّة أيضًا..

بل ومحاولة تأسيس فرعٍ لها في الحديدة مستقبلًا، وكذلك فُرُوعٍ أخرى في المحافظات الكبيرة كتعز مثلًا، وفي وقتٍ لاحقٍ فُرُوعٍ في كلِّ المحافظات.

وعليه فقد قمت بوضع ملفٍّ بمقالاتي التي أناهض فيها التَّدْخِينَ، وأكافح من أجل إصدار القرارات، والتشريعات، والقانون الخاص بمكافحة التَّدْخِينِ.

ووضعت على رأس الْمِلَفِّ رسالةً موجَّهةً إلى الأخ رئيس جَمْعِيَّة مكافحة التَّدْخِينِ بصنعاء، ووضعت الْمِلَفَّ لدى الإخوة في جَمْعِيَّة مواجهة أضرار القات؛ لِتَسْلِيمِه لهم إنْ كان ثَمَّة تواصلٌ بين الْجَمْعِيَّتَيْنِ.

نَصُّ الرِّسَالَةِ إِلَى رَئِيسِ جَمْعِيَّةِ مُكَافَحَةِ التَّدْخِينِ

في: 3/ 2/ 2001م

يَسُرُّني أنْ أُهدي لَكم هذا الملفَّ، الذي يحتوي على صُوَرٍ من بعض كتاباتي الْمُنَاهِضَةِ لِلتَّدْخِينِ شعرًا ونثرًا.

وأرجو قبولي عضوًا في الْجَمْعِيَّة أو مندوبًا لَكم في محافظة الحديدة، التي أطمح أنْ يكونَ لَكم فَرْعٌ فيها مستقبلًا.

وأتَمَنَّى أنْ تتاح لي الفرصة كي أقدم خدماتي لِلْجَمْعِيَّة، بل والمشاركة في أي فَعالِياتٍ أو نشاطٍ لتحقيق أهدافها الطُّمُوحَةِ.. إن شاء الله.

شاكرًا ومقدِّرًا لَكم تفهُّمَكم وتجاوبكم معي في هذا الأمر الْمُهِم.

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

التوقيع: أحمد عبد الله الوصابي

ورغم أنَّني لم أعرف على وجه التَّحديد تاريخ إنشاء الجمعيَّة، إلَّا أنَّه من المرجَّح أنَّها أنشئت في أواخر عقد التسعينيَّات.

وكنت أتتبَّع بعض أخبار الجمعيَّة عبر الصحف اليوميَّة.. أو الأسبوعيَّة، وهي أخبار نادرة وموسميَّة، تأتي بين زمنٍ وآخر؛ لأنَّ النَّشاط كان موسميًّا فيما بدا لي.

وبناءً على إحدى الحملات الَّتي نشرت في صحيفة الثورة[1]؛ يتَّضح أنَّ الجمعيَّة أنشئت خلال النِّصف الأول من عام **1997**م، ولكنِّي لم أسمع أو أقرأ، غير هذه الحملة التي استَمَرَّت لمدة عشَرَة أيَّام فقط..

وهي كانت توعويَّة في الغالب، وتعتَمد على توزيع الملصقات والمطويات في الأوساط الطلابيَّة والشَّبابيَّة، وفي وسائل النَّقل، ومع الأسف أنَّها كانت ذات تأثير محدود!

وربما يكونُ من أسباب عدم فعاليتها بالشَّكل المطلوب لكون رئيس الجمعة هو الدكتور أبو بكر القربي وزير الخارجيَّة، فهو إلى جانب منصبه الرَّسمي هذا كان يشغل رئاسَة الجمعيَّة.

---

[1] عبد الواحد البحري، القربي: اليمن يدشن حملة وطنية لمكافحة التدخين بصنعاء. صحيفة الثورة، العدد الصادر في: 26 يوليو 2007م.

وبحسب ما قرَأت ذات مَرَّة في صحيفة الثَّورة عن إعلان الهيئة الإداريَّة للجمعيَّة لدورة لاحقة، ولكنِّي كنتُ أستغرب لما يحدث من انتخابٍ أو تزكية (ربما) لرئاسة الجمعية – ولأكثر من دورة للشَّخْصِ نفسِه.

بالرغم من أنَّ تفاعل الجمعيَّة في مكافحة التَّدخين كان باردًا إلى حدٍّ كبير، ولم يكن بمستوى الحدثِ أو الخطر الذي تمثِّله هذه العادة الفتَّاكة والمستشرية في أوساط المجتمع، كما أنَّه لم يكن بحجم الآمال والتَّطَلُّعات.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم

الأخ / رئيس جمعية محاربة التدخين – صنعاء

تحية طيبة وبعد :

يسرني أن أهدي إليكم هذا الملف والذي يحتوي على صورة من بعض كتاباتي المناهضة للتدخين شعراً ونثراً .

وأرجو قبولي عضواً في الجمعية أو مندوباً لكم في محافظة الحديدة التي أطمع أن يكون لكم فرع فيها مستقبلاً .

وأتمنى أن تتاح لي الفرصة كي أقدم خدماتي للجمعية بل والمشاركة في أي فعاليات أو نشاطات لتحقيق أهدافها الطموحة إن شاء الله .

شاكراً ومقدراً لكم تفهمكم وتجاوبكم معي في هذا الأمر الهام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

أحمد عبد الله الوصابي

بعيدًا عن التَّدخين.. قريبًا من الصحَّة

من خلال تجرِبَتي الجديدة والمتواضعة مع مبدأ: "عالم واحد.. سوق واحدة"، تلك التَّجرِبَة القصيرة في التَّعامل والتَّفاعل والاحتكاك مع خلال بعض الزُّملاء سواء في الحديدة، أو في صنعاء، أو في ذمار.

لاحظْتُ أَنَّ أغلب الزُّملاء الأعضاء لا يمارسون عادة التَّدْخِينِ المنتشرة في قطاع واسع من المجتمع، تلك العادة الضارَّة والقبيحة والسيئة إلى أبعد الحدود.

وهم بذلك يشكلون نموذجًا فريدًا يحتذى به، وهذا دليلٌ واضحٌ عَلَى أَنَّ الأغلبيَّة العظمى مِمَّن ينتمون إلى تلك الأسرة (الجامعة) سواء في اليمن أو في العالم.. لا يدخنون..

لأَنَّهم مِمَّن يبحثون عن الصحَّة العامَّة، والخير الْعَمِيمِ، والمخلصين لهذا الهدف الجميل، والمبدأ النَّبيل، من خلال المنتجات الطبيعيَّة، وَالْمُكَمِّلَاتِ الغذائية الجديرة بالاهتمام، ولو من باب الوقاية التي هي خيرٌ من العلاج.

وما قيمةُ الحياة إذا ترافقت مع التَّدْخينِ/ المرض، فلا شكَّ أَنَّ التَّدْخينَ بكلِّ أنواعه ومكوناته يشكل قمة المرض، بل يشكل مجموعةً من الأمراض الْفَتَّاكَةِ التي تغتال الحياة، وعلى رأسها السرطان، الذي هو عدوُّ الحياة الأول.

إنَّ التَّدخين سمٌّ قاتل، وانتحار بطيء، وتكمن المشكلَة في كونه يصبِح انتحارًا جماعيًّا؛ لأنَّ المدخِّن لا يضُرُّ نفسَه فقط، بل يضرُّ البيئة والمجتمع، ويضرُّ بالحياة في أيِّ مكان يوجَد فيه.

فالمُدَخِّن يعَكِّر صفو الحياة ونقائها، بل إنَّه يفسد أجواءها بنشره سموم دخانه في الهواء، مبتلعًا في طريقه المزيد، والمزيد من الضحايا.

ولهذا فإنَّ على الجميع من غير المدخنين ممارسة حياتهم بعيدًا عَنِ التَّدخين، وممارسة العديد من الاحتجاجات والضغوط النَّفسيَّة والمعنويَّة ضدَّ المدخِّنين.

وخاصةً حين يمارسون عادتهم السيِّئة والقبيحة في الأماكِنِ العامَّة والمغلقة، وفي وسائل النَّقل العامَّة بكُلِّ أنواعِها.

بل إنَّ على الجميع إعلان ثورة صحيَّة ضدَّ المدخِّنين.. وضِدَّ كلِّ هذه السموم الفتَّاكة التي ينفثونها من أفواهِهِم، فكأنَّما هم

مداخن آدمية متحركة، ضعيفة الإرادة، وضعيفة النفوس، وضعيفة الطموح.

وإذا كان هناك من يمارسون التَّدخين كنوع من الإدمان الَّذي لا يستطيعون الإقلاع عنه، ويتمنُّون في صميم أنفسهم الخلاص منه، فيجب علينا أنْ نساعِدَهم على ذلك الخلاص.

ويجب عليهم الالتزام بالذَّوق الرَّفيع، ومراعاة مشاعر الآخرين من غير المدخِّنين، كما يجبُ عليهم الالتزام بقانون منع التَّدخين ومعالجة أضراره، وكل اللَّوائح والقرارات والمنشورات واللافتات المنظمة التي تمنع التدخين.

وقبل ذلك الالتزام المطلق كمبدأ عامٍّ بالامتناع عن التَّدخين في الأماكن المغلقَة والعامَّة وفي وسائل النَّقل.

وإلى كلِّ أولئك المدمنينَ من ذوي النّوايا الطيِّبة، والتوجُّهات الحسنة.. إلى الحالمين بالخلاص من أسرِ هذه العادة اللَّعينَة والخبيثَة والمدَمِّرة... إليهم جميعًا أهدي هذه الطُّرفة أو الفكاهة السَّاخرة عن فوائد التدخين، في المقال التالي....

فكاهة ساخرة عنْ فوائِد التَّدخين

يقال إنَّ المدخّن لا تعضُّه الكلاب، ويتعَرَّف دائمًا على أصدقاء جددٍ، ولا يدخل السَّارق إلى بيتِه، ولا يزوره الناس والأقرباء كثيرًا، ولا يصاب بالشيخوخة...

فهل تعرفون لماذا كلّ هذه الفوائد؟

- لا تعَضُّه الكلاب؛ لأنَّه بسبب تلف أعصابه، وضعف نظره، يمشي على عصا، ولهذا تخاف الكلاب منه.
- ويتعرف دائمًا على أصدقاء جدد؛ لأنَّه بسبب تدهور صحته، يزور كلَّ يومٍ أو كل أسبوع طبيبًا جديدًا.
- ولا يدخل السارق بيته؛ لأنَّه بسبب أمراض الصدر، يظل يسعل طوال الليل، فيظنُّه السَّارق مستيقظًا فلا يدخل بيتَه.
- ولا يزوره الناس والأقرباء كثيرًا؛ لأنَّه بسبب تدخينه المستمر؛ تصبح رائحته كريهةً ومقَزِّزَة، فيتجَّنب الناس زيارته.
- ولا يصاب بالشيخوخَة؛ لأنَّه ولكثرة الأمراض التي تصيبه، لا يعمَّر طويلًا في الحياة، وبالتَّالي لا يصل إلى مرحلة الشَّيخوخَة.

كثيرًا ما واجَهْتُ وَتَحاوَرْتُ مع أَشَدِّ الْمُدَخِّنِينَ وأعندِهم، وخاصةً مَنْ يصرُّون على التَّدخِينِ في الأماكن المغلقة.

بل إنَّني تحدَّيتهم أنْ يأتوا لي ولو بفائدةٍ واحدةٍ للتَّدْخِينِ، فيعجزون عن إثبات أيِّ فائدةٍ تُذكر. وتأخذهم العزَّة بالإثم في الغالب، فَيَظَلُّونَ يجادلون، ويناورون دون أنْ يتمكَّنوا من الإقناع أو إثبات أيَّةِ فائدةٍ على الإطلاق.

وحينَ يعجزون عن إيراد أيَّةِ فائدَة؛ فإنَّني أتطَوَّع من باب السخرية والنقد والتَّهَكُّم.. بأنْ أحكيَ لهم تلك الفوائد الخمس المذكورة أعلاه.

وكيف أنَّها ليست بفوائدَ أصلًا، بل هي نتائج وخيمة.. وجنائيَّة، وكارثيَّة، لما جنَتْه أيديهم، وهي تفضح مأساة التَّدخين والمدخِّنين.

وكيف أنَّ ما يمارسونَه هو أشبه بانتحار؛ فهم يشربون بمحض إرادَتِهم سمًّا قاتلًا يقتلهم ببطء، بل يتهَدَّد البيئة والفرد والمجتمع.

وحين يتم إيراد تلك الفوائد ففي سياق النَّقد، أو كفكاهةٍ لاذعةٍ ورادعة، وطرفةٍ محذرةٍ وساخرةٍ.. ولعلَّ الْمُدَخِّنِينَ يكفون عن ذلك العبث وَالِاسْتِهْتَارِ والعدوان على صحَّتِهم، وصحَّة المُجْتَمَعِ..

ولعلَّهم يفهمون مدى الأضرار وَالْمَخَاطِرِ والكوارث الَّتِي يوقعون أنفسهم وأهليهم وَأَصْدِقَاءَهُمْ وكلَّ الْمُحِيطِينَ بهم فيها. ومن الحقائق الْمُؤَكَّدَةِ التي لا تقبل الجدال أو الأخذ والرد، هي أضرار التَّدْخِينِ ومخاطره الْمُؤَكَّدَةُ على كلِّ مجالات ونشاطات الإنسان، وفي كلِّ نواحي الحياة المختلفة.

ولا شكَّ أَنَّ هناك عشرات الآلاف من الدِّراسات والبحوث العلميَّة عن تلك الأضرار وَالْمَخَاطِرِ.. وَالْمَنْشُورَةِ على مستوى العالَم من خلال الصحف والمجلات والدَّوريَّات والقنوات العلميَّة والطبيَّة المتَخَصِّصة..

بل وغيرها من المجلَّات والصحف غير المتخصصة، إذ إِنَّ الْمَسْأَلَةَ هنا أصبَحَت قضيَّة رأي عام تَهَدِّد أمن الْمُجْتَمَعِ وسلامته، ويتم من خلالها لفت النظر، ودَقِّ ناقوس الخطر أيضًا، وهي في الوقْت ذاته عادةٌ فاسدةٌ ومفسدةٌ تضُرُّ بكُلِّ الكائنات وبكافة أفراد الْمُجْتَمَعِ، حتَّى إِنَّ الجنين في بطنِ أمِّه يتضَرَّر منها، وهي تدَمِّر كافة المناحي والتَّطلُّعات وشؤون الحياة المختلفة.

ولم أسمَع أو أقرأ أو أرى قَطُّ خلال متابَعتي أيَّ فائدَةٍ تُذْكَر لهذا الدخان اللَّعين، فلا يوجد أيُّ بحثٍ أو دراسَة أو فكرَة ذات مصداقِيَّة تبيِّن أيَّة فائدةٍ. ويكذب من يقول أو يزعم عكس ذلك.

ولو كانت هناك أيُّ فائدةٍ حقيقيةٍ؛ لما قَصَّرَتْ في التمسك بها واستغلالها وإثباتها كافةُ شركاتِ التَّبْغِ، بل لتمَّ نشرها في كلِّ وسائل الإعلام المسموعة وَالْمَرْئِيَّةِ والمقروءة، وحتى في كل وسائل التواصل الِاجْتِمَاعِيِّ.

والتي لم تتمكن حتى الآن شركاتُ التَّبْغِ رغم إمكانيَّاتها المادية الهَائلَة وموازناتها الضَّخمة، وحملاتها المُسْتَمِرَّة المضادة لمكافحة التَّدْخِينِ من إثبات أيِّ نفعٍ يُذكر لِلتَّدْخِينِ ولو حَتَّى فائدةً واحدةً.

التدخين..

وكأنك لا تدرى؟!

فوائد التدخين

المدخن لا يصاب بالشيخوخة

لأنه يموت في شبابه ..

يتعرف دائماً على أصدقاء جدد

لأنه كل يوم عند طبيب جديد ..

لا يدخل اللصوص إلى بيته

لأنه يسعل طوال الليل ..

لا يزوره الناس والأقرباء كثيراً

لأن رائحته كريهة ومقززة ..

عذراً أخي المدخن...

الهواء ليس حقاً لك أنت فقط....!!

نحن أيضاً من حقنا أن نتنفس هواءً نقياً.

التدخين... طريقك إلى الهلاك

الفصل الثالث

معاناتي في بعض الجهات

في فرع البنك المركزي اليمني

كنْت أزورُ فرعَ البنك المركزي اليمني بالحديدة لعدَّة مرَّات في الأسبوع الواحد، في الفترة من أغسطس 2006م وحتَّى أواخر عام 2010م، خلال قيامي بأعمال أمين صندوق مطار الحديدة الدولي، إلى جانب عملي مديراً لمكتب المدير العام والسكرتارية.

كان ذلك بمعية القيادة الإنقاذيَّة للمطار، ممثلةً في المهندس: عبد الولي أحمد تاج الدين، المدير العام –يرحمه الله –، والأخ عصام محمد صلاح، المدير المالي والإداري.

وكانت زياراتي لفرع البنك لتوريد المبالغ المُتحَصَّلَة لحساب هيئة الطيران المدني والأرصاد، وكذلك صرف الشيكات لمواجهة المصروفات والالْتزامَات المتعلِّقة بمطار الحديدة، إلى جانب أعمال ومتابعات أخرى ذات صلة بالحركة الْماليَّة بين المطار والبنك.

وخلال تلك الفترة واجهت عديداً من أصناف المدخِّنين، وكنت أواصل تحذيري لهم ومنعهم من ممارَسَة التَّدخين لكون ذلك مخالفًا لنظام البنك، وهم أشكال وألوان من البشر من الزَّائرين للبنك لقضاء مصالحهم، والكثير منهم من أمناء صناديق الجهات الأخرى، وغيرهم.

وكانَ مِمَّا يشَجِّعُني على ذلك المنع للمخالفين وبصورة متواصلة، وجود لافتتين صغيرتين كتب عليهما: "ممنوع التدخين" في الصَّالة العامَّة الرَّئيسَة، واحدة علقت في جهة اليمين، والأخرى على جهة اليسار.

كما أنَّ المدير العام للبنك حينها صالح الفرزعي، كان لا يدخِّن ويقوم بضبط المخالفين واتِّخاذ الإجراءات الرَّادِعة ضِدَّهم، وخاصةً من موظَّفي البنك.

كما عرف عنه قيامُه بجولات ميدانيَّة فجائيَّة في مرافق ومكاتب البنك للمتابعة والإشراف على شؤونِ العمَل، إلى جانب ضبطِ المُدَخِّنينَ.

وهكذا كانت لافتتا منع التَّدْخِينِ المعلقتان إلى جانب النظام الداخلي للبنك، وحزم ومتابعة المدير العام لفرع البنك، يشكلان مصدر قُوَّةٍ لي، أتكئ وأستند عليها، وأستمد منها الجرأة والحزم في مواجهة أي مُدَخِّنٍ في الصالة العامَّة كائنًا من كان، حيث وجودي مع جمهور الزَّائرين والمعاملين، بل وأحيانًا خلال وجودِي في المكاتب الأخرى داخلَ البنكِ..

وحين لا يتجاوَبُ معي أيُّ مُدَخِّنٍ مخالفٍ في الامتناع عن التَّدْخِينِ في الصَّالَة العامَّة، كنت أستدعي لهم أحد العساكر

المستلمين الموجودين هناك في مدخل الصالة الواسع (مدخل مبنى البنك).

وكثيرًا ما حدثت بعض الاحتكاكات والمشادَّات الكلاميَّة في مواجهتي مع عديدٍ من الْمُدَخِّنِينَ، سواء من الموظفين أو من الزَّائرين للبنك ومن كلِّ المستويات وَالْمَقَامَاتِ.

وكثيرًا ما كُنْتُ أصادف أحدَ العساكرِ، أو رُبَّما هو صف ضابط كان يساعدني في منع المخالفين، ويتجاوَبُ مع طلبي، وهو شخصٌ ضخمٌ نسبيًّا وطويل القامَة، ذو هيبَةٍ يقوم بدوره كما ينبغي.

وكانَ في أغلب الأحيان يتجاوَب المدخِّنون المخالفون، ويطفئون سيجارتهم، ولكن في أحيان أخرى نادرة يصادف أنْ يكون الشخص الذي أحاول منعه أحد الوجاهات أو الشيوخ أو المسؤولين..

وبعضهم معروفون لدى العسكري نفسِه، فكان لا يستطيع منعهم فيقول لي: ابتعد عنه.. هذا مسؤول.

ولكنِّي أجيب حتَّى وإن ابتعدت فإنَّ دخانه يطاردني، ولكن الأمر لله من قبل ومن بعد..

ولا أدري كيف يستقيم مثل هذا الأمر!

وهل تعني المسؤولِيَّة في نظر البعض أنْ يُنْتَهك القانون، وأنْ يكون فوق المساءلة؟

والحقيقةُ أَنَّهُ ومع مرور الوقت خفَّت ظاهرة التَّدْخِين في الصالة الرئيسية للبنك، وخاصةً حين أكون موجودًا؛ إذ إنَّه وَلِتَحَسُّسِي من الدخان كنت أكتشف الْمُدَخِّنَ مهما حاول إخفاء سيجارته، أو التدخين بسرية، فأكتشفه في أيّ زاويةٍ أو مكانٍ داخل الصالة ووسط الْمَجْمُوعِ..

فأذهب إليه وأمنعه بِكُلِّ أدبٍ.. بعد لفت نظره إلى لافتات المنع.. وإلى نظام البنك في منع التَّدْخِين، وأمنعه من مواصلة التدخين متحَدِّثًا باسم النِّظام والقانون. وحين لا يتم التجاوب معي فإني أُحَوِّلُ الطلب إلى مسألةٍ شخصيَّةٍ، أي إنَّ لديَّ تحسُّسًا أو ضيقًا، فكانوا يتجاوبون معي في الغالب. وحين لا يتم التجاوب فإني ألجأ إلى العسكري المستلم كما سبق..

ومع الأسف حين غادر أو انتقل مدير عام فرع البنك إلى العاصمة صنعاء –بعد ترقيته إلى درجة وكيل– جاء خلفًا له مديرٌ مُدَخِّنٌ – يرحمه الله –، فكان لا يهتَمُّ كثيراً بضبط مخالفات التَّدْخِين كَسَلَفِهِ. وهكذا عادت حليمة لعادتها القديمة، وَتَقَوَّى بعض

الْمُدَخِّنِينَ في ممارسة التَّدْخِينِ، وهكذا يكون الحال دائمًا عند غياب القدوة الحسنة.

وكما يقول الشاعر:

"إذا كان ربُّ البيتِ بالدُّفِّ ضاربًا
فشيمةُ أهلِ البيتِ كلِّهم الرَّقصُ"

في كلية الشريعة والقانون، جامعة الحديدة

كنت طالبًا منتسبًا في كليَّة الشَّريعَة والقانون بجامعة الحديدة خلال عقد التسعينيَّات، وكُنَّا نحضُر غالبًا في نهاية كلِّ عامٍ دراسِيٍّ حين تبدأ الاختبارات النِّهائِيَّة، لكون الدِّراسَة فصلًا (ترم) واحدًا.

وكنت أعاني خلال الاختبارات من التدخين السلبي (القسري) سواءً من الطلَّاب المدَخِّنين أو من المشرفين (المراقبين) أو الدكاترة.

وأتذكَّر أنَّني قُمْت بإعدادِ ملفٍّ بكتابتي منذ عام 1988م وحتَّى مايو 1992م، يشتمل على مقالاتي حول مكافحَة التَّدخين وأضراره، وكتابات أخرى أيضًا حولَ حمايَة البيئَة والآثار والشَّواطئ، وأهديتُه لمكتبة كليَّة التَّربية بجامعة الحديدة.

وكانَ ذلك الإهداء بِناءً على طلبٍ من رئيس اللَّجنَة الثَّقافِيَّة والعلمِيَّة بكلِيَّة التَّربية، صديقي العزيز، الدكتور: أحمد على المعمري[1].

[1] وقد كان الصديق، د: أحمد على المعمري معيداً حينها في كلية التربية بجامعة الحديدة.

ويمكنُ للمهتَمِّين الاطلاع والاستفادة من الملف في مكتبة الكلية إن كان لا يزال موجودًا عندهم.

وأسجِّل هنا جزءًا من معاناتي خلال الاختبارات، في بعض المرَّات، وبخاصة في شهري يونيو ويوليو **1998**م، وهي أشبه باليوميَّات، وإليكم بعضًا منها:

***

* كنت في أثناء اختباراتِ مادَّة "الثقافة الإسلاميَّة" قد قلت نقدًا بصوتٍ مسموع للدكتور الذي كان يمنَعُ الطلَّاب من التدخين في قاعَة الاختبار، في الوَقْتِ الَّذي يستَمِرُّ هو في ممارسة التَّدخين، فقلتُ له:

– التدخين ممنوع يا دكتور!

فرَدَّ عليَّ – وهو محرج فيما يبدو – قائلًا:

– ممنوع عليكم أنتم فقط، أمَّا نحن فلا..

تعجَّبْت من رَدِّه، فهناك منشور من عميد كليَّة الشَّريعَة والقانون يمنَع التَّدخين في قاعات الاختبارات منعًا باتًّا، ودون استثناء.

ولكن يبدو أنَّني فاجأته، فلم يدرِ ما يقول، خصوصًا أنَّه يفترض به أنْ يكون القدوةَ الحسنةَ للطلَّاب، والمثال المحتذى.

***

* منذ بدء اختبارات مادَّة "القانون الإداري" وأنا أضايق المدخِّنينَ وأفضَحُهم في قاعة الاختبارات، سواء أكانوا من الطلَّاب أو المراقبين أو الأساتذة والدكاترة.

متسلِّحًا في هذا التَّوَجُّه بمنشور عمادة الكليَّة الذي يمنع التدخين في القاعات بشكل عامٍّ، وبشكل خاصٍّ وأشد خلال الاختبارات.

ولقد كسبت عداواتٍ وصداقاتٍ في الوقْتِ ذاته خلال نقدي المستَمِرِّ لحالات التدخين، وفضحي المتواصل للمدخِّنين؛ لأنَّ من حولي هم ما بين مؤيِّد ومعارض.

فأمَّا المؤيِّدونَ فينظرون نحوي بإعجابٍ وفخر، ويتودَّدون إليَّ، وأمَّا المعارضون وهم من المدخِّنين في الغالب فينظرون نحوي بازدراءٍ وعدوانيَّة.

وهكذا هي الحال مع كلِّ النَّاس في الحياة؛ إذ ينقسمون دائمًا إلى فئَتيْنِ، بعضهم مع حزب الحَقِّ، والبعض الآخر مع حزب الباطل، وإنه لصراعٌ أبدِيٌّ بينَهما.

كذلك هو صراعٌ أيضًا بين كلِّ المتناقضات، بين الخير والشر، وبين الطيبة والخبث، وبين الصدق والكذب، وبين الجمال والقبح، وبين الفضيلة والرَّذيلة.

(2)

خلال اختبارات مادَّة: "نقود وتجارة دوليَّة"، كنت قد قمْتُ بفضح بعض المدخِّنينَ كالعادة، ولكِنَّ كثيرين من زملائي الطلاب ثاروا ضِدِّي، ووجهوا لي اللَّوم والنقد، ونصحوني بترك النَّاس في حالهم.

وقد حاولت إقناعهم بأنَّ التَّدخين ممنوعٌ من العمادة ومن لجنة الاختبار أيضًا، فقالوا لي:

– دعهم هم يمنعوا، وليس أنت.

رددت عليهم:

– ولكِنِّي متَضَرِّر، وأنتم كذلك لكون القاعة مغلقة، والمدخنين يقومون بتلويث الهواء النقي والصحي بسموم التبغ عبر دخانهم المنتشر.

أحد المدخنين كان ينظر نحوي بغضب، وكان يهَدِّدُني.. ويتَوَعّدني، فقلت له:

– سنتفاهم خارج القاعة إن شئت.

وحسمًا للنزاع قلت لهم:

– أنا عَدُوّ التَّدخين والمدخنين، ولن أتوانى عن منع التدخين في الأماكنِ المغلقة، طالما أنَّني أستطيع ذلك، وخاصةً في مثل هذه الظروف والأحوال.

***

في أثناء اختبار مادَّة "الإدارة المحليَّة"، لم أرد إهمال الوقت أو إضاعَتَه، خصوصًا أنّه آخر يومٍ في اختبارات السَّنَة الثَّالثة بكليَّة الشَّريعَة والقانون.

وقد عزمت ألَّا أُضايقَ المدخِّنين أو أفضَحَهم في هذا اليوم الأخير بعد النقمة والعداوة التي كسبتها بسبب ذلك.

قلت في نفسي: دع الخلق للخالق، وليكن ذلك مسكَ الختام...

ولكِنِّي فرحت كثيرًا عندما قام المراقب بمنع أحد المدخِّنينَ مِمَّن يجلسون خلفي، غير أنَّ مراقبًا آخرَ – من سوء حَظِّي – وضع الكرسي إلى جانبي، وجلس يدَخِّن! وقد تحمَّلَته مكرهًا في سيجارته الأولى، ولكنَّه عندما أشعَلَ الثَّانية،

قلت له:

– أليس التَّدخين ممنوعًا؟

قال:

– وهل يضايقك الدخان؟

قلتُ له:

– نعم.

وعندئذٍ ذهب يدخن بعيدًا عَنِّي.. وحمدت الله.

***

وأثناءَ انتظاري لحافلة المطار للذَّهاب إلى الوظيفَة، مرَّت من أمامي حافِلَة الجامعة، ولوَّح لي أحَدُ المراقبين بيدِه محيِّيًا من النافذة، وهو من موظَّفي الجامعة.

فحيَّيْتُه ملوِّحًا له بيدي ردًّا على تحيَّتِه لي.

وكنت قد ضايَقْتُه ذاتَ مَرَّة بنقدي له وهو يدَخِّن في قاعة الاختبارات على مقربةٍ مِنِّي، فكان ذواقًا، وأطفأها بالفعل، وها هو يعرفني، ويذكرني، ويحيِّيني.

وبدوري أذكره وأحَيِّيه، وبيننا احترامٌ متبادَل.. فالحمد لله الَّذي بنعمَتِه تَتِمُّ الصَّالحات، وبِمَحَبَّتِه تُقام العَلاقات.

في فرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين

كنتُ مسؤولًا ماليًّا ضمن اللَّجنَة الثَّقافيَّة التي تَولَّت إدارَة فرع اتِّحاد الأدباء والكتَّاب اليمنيين بالحديدة، للفترة من مايو 2003م حتَّى مارس 2005م، برئاسة الأستاذ الشَّاعر عبد الهادي محمد الخضر – يرحمه الله.

وخلال الأعوام الثلاثة، حاولنا فيها إعادة الاعتبار لفرع الاتحاد بعد سنوات من الركود، من خلال النشاط الثقافي والأدبي.. عبر الفعاليات والمهرجانات والأمسيات الأدبية، التي كنت أحضر أغلبها.

ولكنِّي لم أكن أطيل المكوث في قاعة الفعاليات بسبب كثرة المدخِّنين.. بالرغم من فتحي لنوافذ التهوية.

ومن جهةٍ أخرى، كنت أجلس عند الضَّرورة إلى جوار النَّوافذ المفتوحة، أو جوار البلكونة المطلَّة على حديقة الشعب، في ذلك المقر الرَّائع المواجه لقلب الحديقة.

ولهذا كانَ وجودي خلال الفعاليات أشبهَ ما يكونُ بالضَّيف أو الزَّائر المتحوِّل من مكانٍ إلى آخر بسبب هذه العادة أو الجريمة الَّتي

يقترِفُها كثيرٌ من الأدباء والشُّعراء والكتَّاب والمفكرين من أعضاء الاتِّحاد، أو من المهتمِّين أو الزَّائرين أو المتابعين.

وكنت في أثناءِ حضوري مؤتمرَ الفرع[1] الَّذي عُقِدَ في قاعة كلِّيَّة التَّربية بجامعة الحديدة، ألاحظ بين وقت وآخر عديدًا من أعضاء الجمعيَّة العموميَّة للفرع يقومون بالتَّدخين بشكل صارخ.. ومخالف للذَّوق والتوجيهات والقرارات.

فقد كانوا يرتكبون تلك المخالفة رغم أنَّ القاعة مغلقة.. ومكيَّفة، وكنت أشير إليهم بإطفاء السِّيجارة لأنَّ التدخين ممنوع في مثل هذه الأحوال، ولكن مع الأسف دون جدوى أو فائدة.

ومِمَّا اضطرني لأكثر من مرَّة إلى تغيير مكان جلوسي بعيدًا عن المُدَخِّنين لتخفيف الضَّرَر الذي يصيبني، ولكون القاعة مغلقة ومكيَّفة فإن التدخين يظلُّ يتبَدَّد في أجوائِها بصورَةٍ مستَمِرَّة.

وهكذا استَمَرّت الحال خلال فعاليات المؤتمر، فكلَّما انتهى أحدهم يبدأ آخر، بل إنَّهم يدخنون معًا دفعةً واحدة أحيانًا.. فأين

---

[1] عُقِدَ المؤتَمَر التَّاسع لفرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين بالحديدة، في قاعة كلية التربية بجامعة الحديدة، في: 19/ 11/ 2009م.

الأدَبُ من مثل هذه السلوكيَّات المستهترة والمخالفة لأبسط قواعد الأدب والذوق!

وحين جاء دوري لصعود الْمِنَصَّةِ لقراءة البيان أو التقرير المالي الخاصِّ بالفترة الَّتي تَوَلَّيْنا فيها إدارة فرع الِاتِّحَادِ كلجنة ثقافيَّةٍ؛ انتهزتُ الفرصة ووجَّهْتُ دعوةً ونداءً للإخوة الأعضاء من الْمُدَخِّنِينَ بِالِامْتِنَاعِ عن التَّدْخِينِ في القاعة.. حفاظًا على صِحَّة الحاضرين جميعًا.

ورأيتُ في وجوه البعض، وبخاصَّة الْمُدَخِّنِينَ منهم، صورةً من الامتعاض، وكأنَّ ممارسةَ التَّدْخِينِ حقٌّ مشروعٌ لهم في قاعةٍ مغلقةٍ وَمُكْتَظَّةٍ بجماهير من المفترض أَنَّهَا تُمَثِّل الأدب والأدباء!

معاناتي في وسائِل النَّقل العامَّة

حين كنتُ أُسافِرُ من الحديدة إلى صنعاءَ غالبًا، وفي حالاتٍ نادرةٍ إلى محافظاتٍ أخرى، كنتُ أحجزُ مسبقًا في حالة علمي بموعد السفر، في كراسي الصفِّ الْأَوَّلِ في إحدى حافلات شركات وَمُؤَسَّسَةِ النقل الْجَمَاعِيِّ القريبة من حارتنا (القاهرة) في شارع الميناء.

فمقاعدُ الصفِّ الْأَوَّلِ في الحافلة متميزةٌ لوضوح الرُّؤيَة، والتَّمَتُّع بالمشاهد والمناظر الطبيعيَّة الْخَلَّابَة، ناهيكم عن الرَّاحَة الشَّخصيَّة، وسهولة الطلوع والنزول في الِاسْتِراحَاتِ، وغير ذلك.

وهكذا كنتُ أرتبُ أمور السَّفر، فأحجزُ قبل سفري بيومين أو ثلاثة مقعدًا لي في الصَّفِّ الْأَوَّلِ، ورغم الميزة التي يوفِّرها المقعدُ، إلَّا أَنَّ هناك في الغالب ما يعَكِّرُ أجواء الرحلة، حين يقوم السائق بممارسة التَّدْخِينِ خلال قيادته للحافلة بمبرر أَنَّ لديه نافذةً تخصه.

وهكذا يتعكر مزاجي وتصبح الرحلة كئيبة من وجهة نظري، وكثيرًا ما حدثَ بيني وبين السَّائقين بعض المشادَّات الكلاميَّة، والجدل، والنِّقاش الحاد بسبب ذلك، وخاصةً إذا كانَ السائق مدَخِّنًا وقليل الذوق.

وفي مرَّاتٍ عديدة كنت أسافِرُ على متن حافِلَةِ النَّقل البري، وكانت في الغالب سفريات موفَّقة من حيث الرفقة، ومن حيث إنَّني لم أعانِ كثيرًا من التَّدخين اللَّعين بسبب الالتزام بنظامِ منع التَّدخين خلال الرحلة، وبخاصَّةٍ من قبل سائق الحافلة.

ورغم أنَّ نظام منع التَّدخين مشمول وعامٌّ في جميع الحافلات لجميع شركات ومؤسسات النَّقل والسفريات، إلَّا أنَّ أغلبَ السَّائقين التابعين لهم مِمَّن يدخنون، وأحيانًا يدَخِّنونَ بشراهةٍ وجنون.

وأستغربُ لمثل هذا الأمر.. وأنصحُ للمسؤولين والقائمين على تلك الشركات أنْ يوظِّفوا سائقين غيرَ مُدَخِّنِينَ حَتَّى يكونوا قدوةً في المحافظَة على نظام الشركة أو الْمُؤَسَّسَة.. وحَتَّى يتمكَّنوا من تطبيق المنع بقُوَّة النِّظام، ومن دونِ استثناءٍ أو مجاملةٍ لأحد.

إنَّ منعَ التَّدْخِينِ كنظامٍ متَّبعٍ في حافلات النَّقل والسفر منصوصٌ عليه في تذاكر السَّفر للتَّأكيد، كما أَنَّ سائقَ الحافلة يقوم بإبلاغ المسافرين عبر مكبر الصَّوت أو عبر برنامجٍ مسموعٍ ومشاهدٍ أعدَّته شركةُ النقل، ويشمل البرنامج عادةً الترحيب، ودعاء السَّفر، وكيفية ربط الأحزمة، ويشار إلى النظام المتبع في منع

التَّدْخِينِ داخل الحافلة، ويسمح بذلك فقط عند الوصول إلى الِاسْتِرَاحَةِ، أو عند نزول الرُّكَّاب المؤقت لأيِّ سبَبٍ.

وهكذا كنتُ أعاني في سفريَّاتي ورحلاتي من أولئك السائقين من قليلي الذَّوق وقليلي الأدب أحيانًا، مِمَّن ينتهكون نظام منع التَّدْخِينِ بكلِّ استهتارٍ ولامبالاةٍ بخدمَةِ المسافرين وراحتِهم.. ويقول البعض منهم بكلِّ غباءٍ إنَّ نظام المنع لا يشملهم!

(2)

إنَّ كلَّ مخالفات التَّدْخين لسائقي الحافلات تتمُّ تحت دعوى أو مبررٍ بِأَنَّ لديهم تهويةً أو نافذةً صغيرةً بجوارهم يتحكَّمون في غلقها أو فتحها حسب اللزوم؛ فما رأيُ مسؤولي شركات أو مُؤَسَّسَة النقل الْجَمَاعِيِّ البري في ذلك؟ وهل تكفي تلك التَّهوية لطرد الدخان؟

خاصةً أَنَّ تيار الهواء يدفع بدخانهم إلى داخل الحافلة، فالنَّافذة الصَّغيرة ليست شفَّاطًا للدخان، وما يحدث هو العكس؛ حيث يَتضَرَّر من ذلك الدخان كلُّ الصفوف التي تجلس خلف السائق، كما يتسرب الدخان لبقية ركاب الحافلة. وإذا كان الأمر بحسب ما يَدَّعُونَ، فلماذا لا يكون ذلك بصورةٍ رسميَّةٍ؟ أي يتم الإشارة إليه في تذاكر السفر أو في البرنامج الخاص بالشركة، حتى يهدأ المسافرون ممن يكرهون التَّدْخينَ أمثالي.

ولماذا يُستثنى السائقون في مثل هذا الأمر؟ فالقانون والنظام يجب أنْ يُطبَّقَ على الجميع ودون استثناء، وَإِلَّا سيكون ذلك مدعاةً لهروب المسافرين، والبحث عن شركةٍ أفضل للسَّفر معها. والمفترض أنْ يكونَ السائق ومساعده في خدمة المسافرين لا العكس، وإلا فما يحدث هو نوعٌ من المكابرة والغرور والعنجهيَّة من

قبل السائقين الْمُدَخِّنِينَ؛ والحلُّ ببساطةٍ هو: توظيف سائقين غير مُدَخِّنِينَ، وهم كثرٌ في نظري.

ويكفي ليتمَّ ذلك أنْ ينشر المسؤول إعلانًا في أيٍّ من وسائل الإعلام، وسيجدُ أَنَّ المتَقَدِّمين بالعشرات إنْ لم يكونوا بالمئات، ممَّن تنطبق عليهم كافة الشروط المطلوبة، ويحتلون الأولوية والأفضلية للشركة.

***

أذكرُ مَرَّةً، ورغم إبلاغي للسَّائقِ الذي يجلسُ أمامي أَنَّ دخانَه يصلُ إليَّ بالضرورة؛ رغْمَ التهوية المزعومة بجواره (نافذته الصغيرة)، وبطبيعة الحال فإنَّ دخانَه يصلُ إلى العديد من المسافرينَ أيْضًا، خاصةً أَنَّ الحافلةَ مغلقةٌ ومكيفةُ الهواءِ، إلَّا أَنَّهُ رغْمَ ذلكَ أصرَّ على مواصلةِ التَّدْخِينِ.

اضطرَّني ذلك لأسأَلَه عن اسمه، وهدَّدته بإبلاغ مسؤول الشَّركة عند العودة بالسَّلامة عن مخالَفَته لنظام الشَّركة وقانونها، فلماذا يستثني نفسه، وهل على رأسه ريشة، أم هو مميز ومختلف عن بقيَّة المسافرين؟!

وقد أثار تساؤلي غضبه، وكان يقود الحافلَة بتَهَوُّر وانفعالٍ وسرعة؛ مِمَّا جعل بعض المسافرين يتدخلون.. ويطلبون مِنِّي أنْ أدعه وشأنَه؛ حَتَّى لا يتسبب الأمر في حادثة ما.. لا قدر الله بسبب انفعالِه وغضبِه، وحَتَّى يركز على الطريق ونصل سالمين.

وفي إحدى المرَّات، في حافلة أخرى، ومع سائقٍ آخر.. كان هناك أحد المسافرين لا يكفُّ عن التدخين رغم تحذيري له ومحاولة منعه، إلَّا أنَّه لم يكف عن التدخين، وقد هَدَّدَه السَّائق بإنزاله..

وأمامَ إصرارِه، وكحلٍّ للمشكلة سمحَ له السَّائقُ بالتدخينِ في حاوياتِ العفشِ أسفلَ الحافلة، حيث نزلَ هناكَ وجلسَ يُدَخِّنُ بين أمتعةِ المسافرينَ وعفشِهم.

وَالْمُحْتَمَلُ أَنَّ السائقَ كانَ لا يُدَخِّنُ، أو هو مُدَخِّنٌ يحترمُ النِّظامَ والقانونَ ويحرصُ على راحةِ المسافرينَ؛ ورغمَ أَنَّهُ نادرُ الوجودِ مع شركاتِ النقلِ العامة، إِلَّا أَنَّ التصرفَ الذي قامَ به بإنزالِ الْمُدَخِّنِ العنيدِ إلى حاوياتِ العفشِ لم يكن صَائبًا.

وخاصةً أَنَّهُ يحدثُ أَحْيَانًا أن تختفيَ وتُفقدَ بعضُ الممتلكاتِ من بين أمتعةِ المسافرينَ وعفْشِهم؛ فماذا لو كانَ ذلكَ الْمُدَخِّنُ المسافرُ سَارِقًا يقومُ بتفتيشِ أمتعةِ المسافرينَ ليأخذَ ما خفَّ وزنُه وارتفعَ ثمنُه؟

ولو أَنَّهُ منذُ البدايةِ لَمَسَ جديَّةَ السَّائقِ ومساعده بإنزاله بالفعلِ من الحافلةِ؛ لما طلبَ ذلكَ الاستثناءَ والفعلَ الْمُنْحَرِفَ والشَّاذَّ.

مع "البيجوت".. خارج السياق

رُغْمَ أنَّ محطَّة أو "فرزة" سيارات "البيجوت".. للسفريَّات من محافَظَة الحديدة وإليها، وغيرها من محافظات الجمهوريَّة؛ تُعَدُّ ضمن وسائل النَّقل العامَّة، إلَّا أنَّ نظام أو قانون منع التَّدخين لم يصل إليها بعد.

ويحدثُ أَحْيَانًا أن يتقررَ سفري بشكلٍ مفاجئٍ لظروفٍ طارئة، أو لاجتماعٍ مُهِم، أو أمرٍ ما؛ ففي هذه الحالة لا يوجدُ أمامي سوى السفرِ مع سياراتِ "البيجوت". وحين أصلُ إلى الفرزة (أو محطة السفر)، أُعلمهم بأنني غيرُ مُدَخِّنٍ، وَأَنَّهُ لا يمكِنُني السفرُ مع الْمُدَخِّنِينَ.

وإذا كان في الوقتِ متسعٌ، وكان أغلبيةُ المسافرينَ من غيرِ الْمُدَخِّنِينَ، فإنني أقومُ بتحريضهم على السفرِ مع "بيجوت" آخَرَ ومع سائقٍ غيرِ مُدَخِّنٍ. أمَّا حين يكونُ الوقتُ ضَيِّقًا، والبيجوتُ شبهُ ممتلئٍ؛ فإنني أقومُ بعملِ ما يشبهُ الاستبيانَ قبل جلوسي فيه، فأسألُ جميعَ المسافرينَ إن كانوا يدخنونَ أم لا.

وحين يوجدُ مُدَخِّنٌ بينهم، فإنني أطلبُ منه بكلِّ أدبٍ وباسمِ الأغلبيةِ أن يمتنعَ عن التَّدْخِينِ؛ حرصًا على سلامةِ الجميعِ وصحَّتِهم،

فإذا وعدَ بالامتناعِ عن التَّدْخِينِ أو تقليلِه في أقلِّ الأحوالِ؛ فإنني أسافرُ معهم. وإن لم يفعلْ، فإنني أطلبُ من المسافرِ الْمُدَخِّنِ أن يمتنعَ عن التَّدْخِينِ أو ينسحبَ ويسافرَ مع "البيجوت" التالي في الدورِ، وكثيرًا ما أنجحُ في ذلكَ.

فإذا كان الجميعُ لا يدخنونَ باستثناءِ السائقِ، فإنني باسمِ جميعِ الركابِ المسافرينَ أطلبُ منه الامتناعَ عن التَّدْخِينِ، مع طلبي منه بالتوقفِ على جانبِ الطريقِ كلما أرادَ التَّدْخِينَ للضرورةِ؛ ولتكن استراحةً قصيرةً للجميعِ عندئذٍ. وكثيرًا ما كنتُ أقومُ بإسداءِ النصحِ للسائقِ الْمُدَخِّنِ خلالَ الرحلةِ وتوعيتِه، وممارسةِ الضغوطِ عليه للامتناعِ عن التَّدْخِينِ على طولِ خطِّ السفرِ؛ وذلك للاستفادةِ من الوقتِ بما هو نافعٌ ومفيدٌ من حوارٍ جادٍّ وبَنَّاءٍ وموضوعيٍّ.

ويحدثُ في بعضِ المراتِ أن يكونَ أغلبُ المسافرينَ في سيارةِ "البيجوت" من الْمُدَخِّنِينَ؛ سواء عندَ السَّفرِ إلى صنعاءَ أو في العودةِ إلى الحديدةِ، ورغمَ حصاري ومضايقتي لهم، فإنَّ ذلكَ يكونُ دونَ جدوى.

إلَّا أَنَّ من المؤكدِ أَنَّ ممارسةَ المسافرينَ للتَّدْخِينِ داخلَ سيارةِ "البيجوت" تضاعفُ من معاناةِ جميعِ المسافرينَ، وتجعلُ من الرحلةِ كئيبةً جِدًّا، وملوثةَ الأجواءِ، بل ومزعجةً للغايةِ. وتزدادُ المعاناةُ على

وجهِ الخصوصِ للمسافرينَ ممن يجلسونَ في الوسطِ بَعِيدًا عن التهويةِ بجوارِ النافذةِ؛ فالمعاناةُ تكونُ عليهم أشدَّ وأنكى!

(2)

إنَّ بعضَ المسافرينَ من الْمُدَخِّنِينَ على سياراتِ "البيجوت" يتمَتَّعونَ بذوقٍ رفيعٍ وأخلاقٍ حسنة، فلا يدخنونَ في أثناء السفرِ؛ بينما البعضُ الآخرُ يدَخِّنونَ دونَ أيِّ اعتبارٍ أو مراعاةٍ لمشاعرِ المسافرينَ وصحَّتِهم من غيرِ الْمُدَخِّنِينَ.

والمشكلةُ أَنَّهُمْ أَحْيَانًا يدخنونَ بشراهةٍ وبشكلٍ مفرطٍ بل ومستفزٍّ، خاصةً مع ممارسةِ طقوسِ التخزينِ[1]، في مخالفةٍ صريحةٍ للقانونِ والأنظمةِ والتوجيهاتِ، واعتداءٍ سافرٍ على صحَّةِ المسافرينَ وحريَّتِهم. وإذا كانَ بعضُ المسافرينَ الْمُدَخِّنِينَ بلا ذوقٍ أو أخلاقٍ، فعلى السائقِ الْمُدَخِّنِ أن يمتنعَ عن التَّدْخِينِ في حالةِ وجودِ مسافرينَ في سيارتِه من النساءِ والأطفالِ، أو في حالةِ وجودِ مرضى أو كبارِ العمرِ.

وفي كثيرٍ من الحالاتِ المشابهةِ كنتُ أحرصُ بل وأصرُّ على الجلوسِ في أحدِ الطرفينِ يمينًا أو شمالًا؛ المهمُّ أن يكونَ الجلوسُ بجوارِ نافذةِ بابِ السيارةِ، حتى يسهلَ عليَّ التحكمُ في فتحِ أو إغلاقِ النافذةِ. وفي حالِ قامَ أحدهم بالتَّدْخِينِ كنتُ أقومُ بفتحِ النافذةِ، وكانَ هذا الأمرُ لا يعجبهم، بل إنَّ فتحَ التهويةِ كانَ يضايقهم

---

[1] مضغ القات ببطء شديد وتخزينه في أحد جوانب الفم.

ويعكرُ مزاجهم ويكسرُ "كيفهم"، وهو أمرٌ معروفٌ في طقوسِ التخزينِ؛ مما يجعلهم يتزعجونَ من تصرفي ويشيرونَ لي بإغلاقِ النافذةِ.

فأطلبُ منهم الامتناعَ عن التَّدْخينِ كي أُغلقَ النافذةَ، وَإِلَّا فهي نافذتي وأنا حرٌّ بها أفتحها أو أغلقها متى ما شئتُ؛ وهكذا فإنني أجبرهم على الامتناعِ أو التقليلِ من التَّدْخينِ في أقلِّ الأحوالِ.

***

وبعد، فإنِّي أتَمَنَّى أنْ تصلَ كتابتي هذه إلى أسماعِ مسؤولي مكاتبِ النَّقل في كلِّ محافظاتِ الجمهوريَّة، وفي كلِّ "فرزات" أو محطات السفر مع "البيجوت"، فأطلب منهم أنْ يُطَبِّقوا قانون منع التَّدخين ومكافحة أضراره، حفاظًا على صِحَّة المجتَمَع وسلامَته.

وإنْ لم يستطيعوا ذلك – وهم يستطيعون إنْ وُجدَت الإرادَة والعزيمة – فلا أقَلَّ من أنْ يقوموا بتسيير رحلاتٍ خاصَّة للمسافرينَ من غيرِ المُدَخِّنينَ، شريطةَ أنْ يكونَ سائقُ السيَّارَةِ غيرَ مُدَخِّنٍ.

مع العِلْم أنَّ كثيرًا منَ المسافرين يُفَضِّلونَ السَّفر مع سيَّارات البيجوت، وذلك لكونها تختَصِرُ الزَّمن وتصِلُ أسرعَ بكثيرٍ من

الحافلات، بالإضافة إلى أنَّها تَتَحَرَّك من دون مواعيد مسبقة، وفي كلِّ الأوقات.

وحبَّذا أنْ يتم الالتزامُ بعَدَدِ الرُّكَّاب المحدد والمنطقي بحيث يكون واحد في الأمام، وثلاثَة في الوسط، واثنان في الخَلْف، فهذا هو العَدَد المريح جِدًّا وبما ينسجم مع المساحة المتاحة والطَّبيعيَّة.

ويمكنُ زيادةُ رسومِ السفرِ بما يتلاءمُ مع العدلِ والإنصافِ وإحقاقِ الحقِّ؛ كما يمكنُ أيْضًا زيادةُ عددِ المسافرينَ في حالةِ إذا كانوا رشيقي القوامِ أو أطفالًا، على أن يتمَّ ذلكَ بالتنسيقِ مع المسافرينَ وبموافقتِهِم ورضاهُم.

وكلُّ هذا يأتي انطلاقًا من الحديثِ الشَّريف على صاحبه أزكى الصَّلاة والتسليم: "لا ضررَ ولا ضرار"[1]، وبتطبيقِه يصِلُ الجميع بالسلامة، ويَتَمَتَّعون بجمال الطَّبيعَة الخَلَّابة، وبرحلةٍ سعيدة وهادئة وطيِّبة.

---

[1] حديث حسن، رواه ابن ماجة، والدار قطني.

الفصل الرابع

مع زملائي في الوظيفة العامَّة

مخالفة مدير إحدى الجهات المنتدبة

وكانَ مدير مكتب إحدى الجهات المنتَدَبة العامِلَة بمطار الحديدة، يضايقُني باستمرارٍ بسبب تدخينه في مكتبي، وطبعًا هو لا يقصِدُ مضايَقَتي بالتحديد، ولكنَّه اعتاد التَّدخين كسلوكٍ طبيعِيٍّ لا توجد عليه مؤاخذة من وجهَة نظَرِه.

ولكِنِّي لم أستطع أنْ أصبرَ عليه، وأتَحَمَّل مضايقته ومخالفته المستمرة، خاصةً أني قد لفت نظره أكثر من مرة إلى ما يسبِّبه لي ذلك السلوك من إزعاج ومضايقة، ولكن دون جدوى.

فما كان مني إلَّا أنْ تقَدَّمت بشكوى ضِدَّه إلى الأخ مدير عام المطار، وقلت له:

– إنَّ المذكور، مدير إحدى الجهات، يستقوي بك، ويدخن في حضورك.

فوجهني، إذا واصل مخالفته فاخصم من علاوتِه الشهرية..

غرامة التدخين المنصوص عليها في التعميمات وفي قانون منع التدخين.

وفيما يلي نص الرسالة:

الأخ/ المدير العام ...

لوحظَ تعمُّدُ وإصرارُ مديرِ مكتبِ (...) بالمطارِ على مخالفةِ قانونِ مكافحةِ التَّدْخينِ ومعالجةِ أضرارِه، الذي يمنعُ التَّدْخينَ نِهَائِيًّا في الأماكنِ العامةِ ومنها المطاراتُ (مرفقٌ لكم صورةٌ منه)؛ ناهيكم عن التعميمِ الصَّادرِ من رئيسِ مجلسِ الإدارةِ تَنْفيذًا لما وردَ في تعميمِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ بمنعِ التَّدْخينِ مَنْعًا بَاتًّا في داخلِ مباني الهيئةِ وقطاعاتِها وعمومِ المطاراتِ، والمرفقُ صورةٌ منه أيْضًا.

وبما أَنَّهُ تمَّ ضبطُ المذكورِ لمراتٍ عديدةٍ وتحذيرُه بعدمِ التكرارِ؛ حفاظًا على احترامِ هيبةِ وسيادةِ النظامِ والقانونِ، الذي يهدفُ للحفاظِ على الصحةِ العامةِ، وحمايةِ المجتمعِ من مخاطرِ التَّدْخينِ القهريِّ، والعيشِ في بيئةٍ صحيةٍ خاليةٍ من الدخانِ.

وعلَيْه أرجو التَّوجيه بخَصْم غرامَة قدرُها 500 ريالٍ على المذكور، قابِلَةً للمضاعَفَة في حالة عدم التزامِه وتكراره للمخالفة، وسيتم توريد المبلغ بسنَدٍ رسمِيٍّ لحساب إيرادات الهيئة [1].

وتقَبَّلوا خالص التَّحيَّة والتَّقدير،،،

توقيع: أحمد عبد الله الوصابي.

مدير مكتب المدير العام والسكرتارية، والقائم بأعمال أمين صندوق المطار.

***

فما كان من المذكور إلَّا أنْ توَقَّف عن تكرار تلك المخالفة، حين لاحظَ جديَّة الخصم.

---

[1] كنت قائمًا حينَها بعمل أمين صندوق المطار إلى جانب عملي الرئيس، وذلك في عهد المدير (المُنْقِذْ) المهندس/ عبد الولي أحمد تاج الدين (*) منذ أغسطس: 2006م وحتَّى أغسطس 2010م.

(*): أنتقل إلى رحمة الله تعالى في أواخر يناير 2010م.

زميل مدخنٌ.. ومشاكس

كان هناكَ زميلٌ يقترِفُ خطيئة التَّدخين في مكتبي بصورةٍ متواصِلَةٍ، كما يتَعَمَّد إيذائي بكلِّ ما يملك من حقدٍ وخبثٍ ودهاء.

وكنت أراه كتلة متحَرِّكة من الشُّرور والسيِّئات فأواصل نقد أفعالِه وسلوكيَّاته المنحرفة، في كلِّ الاتجاهات وعلى كلِّ المسارات.

وحين واصلَ ممارسةَ خطيئته في مكتبي نَافثًا دخانَه في حضوري، ولم يتفهم تحذيري له بالامتناع؛ تَقَدَّمْتُ بشكوى للمديرِ العامِّ.

وكانَ أَنْ وجَّهَ إِنْذَارًا له، وفيه تهديدٌ بالخصمِ الماليِّ من راتبه في وقتٍ لَاحِقٍ؛ غرامةً لمخالفته في التَّدْخِينِ لو تواصلتْ مخالفتُه، خَاصَّةً في الأماكنِ التي يُمنعُ فيها التَّدْخِينُ.

ورغمَ أَنَّ التوجيهَ ضعيفٌ، إذ إِنَّهُ يتوجبُ الخصمُ على الفورِ بناءً على المنشوراتِ والتعاميمِ والقراراتِ، بل وَبِنَاءً على القانونِ؛ ولكن كانَ الهدفُ من الشكوى هو منعَ تلكَ المخالفاتِ والخطايا في مكتبي على الأقلِّ، بالرغمِ من طموحي بأكثرَ من ذلكَ.

وبالفعل وجِّه إنذار لهذا الزَّميل في: 10/ 3/ 2012م، وإليكم نصه:

الأخ/ ع. أ. ش..[1]

لوحظ مخالفتكم للتعميم الإداري رقم (611) القاضي بمنع التدخين، استنادًا إلى تعميم رئيسِ مجلس الإدارة، ورئيسِ مجلسِ الوزراء، والقانون الخاص بمكافحة التَّدخين ومعالجة أضراره.

وعليه، حُرِّرَ هذا الإنذار الكتابي لكم، آملين عدم التكرار، وإلَّا سنضطر إلى خصمِ الغرامَة المنصوص عليها.

والله الموفق،،،توقيع: المدير العام

***

وقد تسلَّمَ ذلك الزميل الإنذار، وكتب عليه: "استلمت الأصل، ونأمل أنْ يكون على الجميع".

يقصد التطبيق، وهذا هو المفترض، ولكن..

---

[1] تعمدت عدم ذكر الاسم، واكتفيت بذكر الرمز حتى لا يساء الفهم.

Republic of Yemen
Civil Aviation & Meteorology Authority
Hodeidah - Int. Airport

الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
مطار الحديدة الدولي

Date: التاريخ : ٢٠١٤/٣/٨٠
Ref: الرقم : ١٤٩
Attach: المرفقات :

الأخ/ع ا ش المحترم

بعد التحية .....

لوحظ مخالفتكم للتعميم الاداري قم (611)القاضي بمنع التدخين استناداً الى تعميم رئيس مجلس الإدارة ورئيس مجلس الوزراء والقانون الخاص بمكافحه التدخين ومعالجه اضراره .

وعليـــه : تم تحرير هذا الانذار الكتابي لكم ، أملين عدم التكرار مالم سنضطر الى خصم الغرامة المنصوص عليها .

والـله الموفـق ،،،

صالح احمد الذيب
المـدير العـام

تليفون : ٢٢٩٠٠٧ - تليفاكس : ٢٢٩٠١٩ - ص.ب : ٣٢٧٢ - الحديدة
Tel : 229007 - Telefax : 229019 - P.O.Box : 3272 - Hodeidah

* زميل آخر.. مدخن متهوِّر

كانَ ثمةَ زميلٌ مزعجٌ ومتهورٌ، ومن الْمُدَخِّنِينَ الشرهينَ، وكانَ بينَ وقتٍ وآخرَ يأتي وينفثُ دخانَه من وراءِ البابِ إلى داخلِ مكتبي دونَ أن يظهرَ في الصورةِ؛ ولكنهُ سرعانَ ما ينفضحُ.

ورغمَ تحذيرِه وإنذارِه أكثرَ من مَرَّةٍ شَفَهِيًّا بعدمِ تكرارِ مثلِ هذا الفعلِ المزعجِ، الذي يعبرُ عن مدى حقدِه وحبِّه للأذيةِ؛ ليسَ لي فقط بل لكلِّ زملائي وزميلاتي في المكتبِ وفي الإدارةِ. وقد كثرتْ عليه الشكاوى، وزادتْ حولَه علاماتُ التعجبِ والاستفهامِ.

وذاتَ مَرَّةٍ أخبرتُ المديرَ العامَّ حولَ سلوكِه العدوانيِّ الْمُنْحَرِفِ، فقالَ لي: "قدِّمْ به شكوى وسأخصمُ عليه قسطين". وحينَ قدمتُ إليه الشكوى، تراجعَ عن وعدِه، ولم يخصمْ عليه حتى قِسْطًا وَاحِدًا؛ بل إنَّهُ ومعَ الأسفِ الشديدِ لم يتمَّ حتى توجيهُ إِنْذَارٍ له، كما حدثَ مع الزميلِ الآخرِ.

وإليكم نص المذكرة (الشكوى) المرفوعة للمدير العام حول ذلك الزميل في: 1/ 9/ 2012م:

يرجى العلم بأنَّ الأخ/ ع. ع. ح..[1] قد تكَرَّرَت مخالفته أكثر من مَرَّة في التَّدخينِ داخِلَ المكتب وعلى البابِ، وقد طَلَبْتُ منه أنْ يمتَنِع عن التدخين: فقال إنه بعيد وإنَّ دخانه لا يصل.

أرجو التكرم بالاطِّلاع والتَّوجيه بما يلزم لضبط مثل هذه الحالات من المخالفة المتواصلة.

ولكم جزيل الشكر،،،

التوقيع: رئيس قسم العلاقات العامة.

***

وقد كان رد المدير العام على شكواي المرفوعة كالتالي:

الشؤون المالية والإدارية:

"للتحقيق، وتوجيه إنذار، وعمل تعميم لجميع الموظَّفين بمنع التدخين منعًا باتًّا، وفقًا لقرار رئيسِ الجمهورِيَّة، ولقرار رئيس الوزراء، وقرار رئيس مجلس الإدارة، ومن يخالف يعتبر مخالفًا توجيهات القيادَةِ العليا للهيئة ومجلس الوزراء".

[1] تعمدت عدم ذكر الاسم، واكتفيت بذكر الرمز حتى لا يساء الفهم..

وقد تابعت رئيس قسم شؤون الموظفين (وهو غير مدخن) حول عمل إنذار للزَّميل المذكور كأضعف الإيمان، أسوةً بما حصل لزميلٍ آخر على شاكِلَته، ولكِنَّه لم يستطع أو لم يحب أن يفعلَ ذلك.

وكأنَّما هو يتضامن مع ذلك الزميل ويشجعه، رغم أنَّه غير مدخن، تمامًا مثل المدير العام، ولكنَّه – مع الأسف – يتساهل في المنع، واتخاذ الإجراءات الإداريَّة والعقابيَّة المناسبة والرَّادعة.

وقد حاوَلْت إقناعه بأنَّه إذا تم خصم قسط واحد فقط، أو خصم الغرامة المنصوص عليها، سواءً على هذا الزميل أو أي زميل آخر مخالف، لامتنع الكُلُّ عن المخالفة، بل لامتنع كلُّ الزملاء المشاكسين والمتهورين عن هذا الإزعاج المتعمد بكلِّ تحدٍّ، وبكلِّ وقاحَةٍ.

ولكِنَّه كانَ يتَرَدَّد في كلِّ ما يعود بالنَّفع على الزُّملاء، وكلِّ ما يخدم مصلحتَهم ومصلحةَ المجتمع، وهو بقصدٍ أو من دون قصدٍ، يدعم السوء القائم، ويُشَجِّع التَّمادي والعدوانيَّة.

غير أنِّي من جانبٍ آخر ألتمِسُ له العذر؛ فقد تكون لديه توجيهاتٌ أخرى من وراء الكواليس، أو من تحت الطاولة، فالمظاهر كثيرًا ما تخدع.

وما يبدو من توجيهاتٍ خطيَّة ربما هناك توجيهات شفهِيَّة تتناقَضُ معها، وكثير من الأقوال لا تنسَجِم مع الأفعال، وما خُفِيَ كان أعظم كما يقال في مثل هذه الأحوال أو الحالات.

⋆ المدخنة البشريَّة المتحَرِّكة

أكتب هذا من وحي الذَّاكِرَة؛ للاستفادَة وأخذ العبرة والحذر. وهو حول زميل يمكنني تسميته بـــ "المدخنة البشريَّة المتحَرِّكة"!

وقد كانَ هذا الزَّميل يضايقني ويزعِجُني بتدخينه المتواصِلِ في مكتبي، مع سبق الإصرار والتَّرَصُّد.

وقد تجاوزَ الخطوط الحمراءَ إلى درجَة الأذيَّة والسخرية، إذ إنَّه حين يدخُل مكتبِي كان ينفث في وجهي دخان سيجارَته؛ مما أثار غضبي وسخطي.

وعندما لم تجدِ معه التحذيرات، ومحاولة تقويم مساره المعوج؛ كتبت عنه قصيدةً هجائيَّة مطوَّلة من خمسين بيتًا، وأرفقتها مع رسالة توضيحيَّة ناقدة، متوعِّدًا له بمزيدٍ من القصائد الهجائيَّة، إن لم يكف عن هذا السلوك المنحرف والمتعجرف، والطافح بالسخرية والهمجيَّة.

والآن وبعد أكثرَ من ثلاثة عقود، فإني حين أعدت قراءة مجموع القصائد التي كتبتها عنه، فإنَّها قد أوحت لي بإصدار ديوانٍ شعريٍّ، اخترت له عنوان: "تطلعات النورس"[1].

وقد جَمَعْت فيه كلَّ القصائد المتعَلِّقة بالعمل، سواء ما كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومِمَّا شجَّعَني على هذه الخطوة، هو أنَّني بعد قراءة تلك القصيدة أو القصائد، أحسست كأنَّها كتبت الساعة واللحظة، خاصةً أنَّ الشخص (الزميل) نفسَه، لم يتَحَسَّن في سلوكه العام، بل ربما ازداد سوءًا!

وكنت قد كتَبْتُ تلك القصائد دفاعًا عَنِ النَّفس، حيث لم يكن في ذلك الوقت (أواخر عام 1988م) تشريعاتٌ أو تعميماتٌ، أو قانون يحمي غير المدَخِّنين..

---

[1] صدر هذا الديوان في طبعة إلكترونية عن دار بسمة للنشر الإلكتروني في مـــراكش – المغرب العربي، أواخر عام 2022م، وهو متوفر بصيغة pdf، ويمكن الحصول عليه مجانًا عبر الدار، أو التواصل معي عبر الواتس لمن يرغب في الحصول عليـــه مـــن الـــزملاء أو الأصدقاء.

كما كَتَبْتُها أيضًا للتَّنفيس عن نفسي من تلك المعاناة الشَّديدة الَّتي عِشْتُها بسبب سلوكِه العدواني المنحرف، وتحدِّيه السَّاخر والمستفز.

وسأكتفي بذكر المقطع الأوَّل من القصيدة الهجائيَّة المطوَّلة، التي أهدَيْتُها له ذات نهارٍ، بينما كان على متن طائرَة الخطوط الجويَّة اليمنيَّة، مستَعِدًّا للسَّفر إلى القاهرة في مهمَّة تتعَلَّق بالعمل.

القصيدة المذكورة تحت عنوان: (بكائية)، وأقول في مطلعها:

أنت يا هذا سخيفٌ مزعجٌ في كلِّ آنْ

تدخلُ المكتب دومًا نافثًا سُمَّ الدخانْ

دائمًا تهذي كلامًا ساخرًا دونَ اتِّزانْ

تتباهى بخطاياكَ وتبدي الافتتان

ابتَعِد عَنِّي قليلًا.. أنتَ أصبحتَ جبانْ

سِرتَ في دربٍ خبيثٍ دون أيٍّ من عِنانْ

إنَّ عصرًا أنتَ فيهِ لم يعد مثلَ الزمانْ

أنتَ شخصٌ مُزعجٌ للناسِ يرفضهُ المكانْ

أنتَ يا هذا سخيفٌ زدتَ فيَّ الغثيانْ...

★ رحلة زفاف إلى "بلاد السلامة"

قدَّم لي أحد الزُّملاء في العمل[1] دعوة لحضور حفل زفافه في منطقة "بلاد السَّلامة" التَّابعة لمديرية زبيد محافظة الحديدة، وبالتحديد في قريته "بيت الشرف"، قائلًا لي:

"يجب أنْ تحضر زفافي؛ لأنَّني أتفاءل بوجودك كثيرًا".

وكان الحضور صباح يوم 7/ 7/ 1988م، وكانت هذه الرحلة مع مجموعة كبيرة من الزملاء في حافلة صغيرة (باص) مستأجرة من نوع (الهايس).

وكان بعض الزملاء مِمَّن يدَخِّنونَ، وكان لي معهم كالعادة جدلٌ ونقاشاتٌ وحواراتٌ في محاولة لإقناعهم بالامتناعِ عَنِ التَّدخين في الحافلة، وبالفعل اقتنعوا بذلك.. وامتنعوا في الغالب عدا زميلٍ واحدٍ متقَدِّم في العمر وعنيد.

فقد كان يُصِرُّ على التدخين، رغم المحاولات التَّوعَوِيَّة له ولغيره، بأضرارِ التَّدخين ومخاطِرِه، ولكن من دون جدوى.

---

[1] هو الزميل: عمر صالح اللَّبَّان، رئيس قسم شؤون الموظفين بمطار الحديدة الدولي.

وهنا قليلًا ونحن في رحلة الذَّهاب في تلك البراري والحقـــول الرَّائعة في ريف مديرية زبـــيد، وحين مررنـــا بإحـــدى الأســـواق الشَّعبِيَّة في الطريق، توقفت الحافلة قليلًا لقضاء بعض حاجاتنا.

نزل الزملاء جميعًا لشراء القات، ونزلت أنا لشراء الفل، وشربنا ما يبتل به الريق، وواصلنا السير إلى العرس.

وأخذت الباقة أحضنها أستنشق منها العبق الحلو بدلًا من ذلك الدّخان اللعين في أجواء الحافلة، وكانت تلك الباقة أحلى شيء رافقني في الحفل..

فقد أزعجني الطلق "بطماشات"[1] وبنادق في الخلق.. ومكبِّرُ صوتٍ يتعدَّى أقصى حد، ناهيكم عن ذلكم الدخان المتبدد في أجواء الحفل..

ومضت لحظات العرس مع التَّخزين (مضغ القات)، وفي تلك اللَّحظات المشحونة بالضَّوضاء.. تتحول كلَّ الأفواه إلى نفاثات، يتصاعد منها دخان التبغ، فيعكِّرُ كلَّ الأجواء.. ويبدِّدُ كلَّ الصفو!

---

[1] الطماش: نوعٌ من الألعاب النارية المزعجة، تستخدم في الأعراس والمناسبات.

ومرَّ عليَّ الوقت وأنا أتملمَلُ والباقة تحضنني، أحضنها، ألثمها بعمق، أستنشق منها العبق الحلو. وجاء الليل وعبير الفل يزهو منتشرًا في الأرجاء.

ولهذا فالحَقَّ أقول، إنَّ الباقة تلك كانت كعزاءٍ يتسَلَّل نحو القلبِ، ويدفع عنه الروع، ويهديه الحب.

وكنت قد صورت تلك المعاناة مع بعض المدخنين من الزملاء وانطباعاتي خلال تلك الرحلة في قصيدة طويلة بعنوان: "خواطر..".

كانَتْ تلكَ القصيدة من وحي الفرح، ومن صميم المعاناة، وتخليدًا لتلك الذكرى الجميلة، وقد ضممتها إلى ديواني: "تطلعات النورس"..[1].

وإليكم المقطع الأخير من قصيدة: "خواطر.." الذي أصوِّر من خلاله جزءًا من المعاناة في رحلة الإياب مثلما الذهاب:

وعند المآب..

وفي الحافلة

أتانا بخطو بطيءٍ..

---

[1] سبق الحديث عنه.

عجوزٌ كبير..

وقال:

أفتحِ النافذة..

فقلتُ:

الغبارُ شديد..

يحيط بنا..

من جميع الجهات

وإنَّ الحرارةَ..

تكوي الصدور

وقلتُ:

الحِجارُ تطير

وإنَّ الدخانَ أشدُّ..

دخانكَ هذا اللعين

الذي عكَّر الجو..

واغتال فينا السرور

وضاع الوفاق

وها نحن نشعرُ..،

بالاختناق..

وبالاحتراق

ونحنُ هنالك..

متقوقعون

بـــ "باصٍ" صغير

وكان السباق المثير

وقائدنا..

سائقٌ ماهرٌ..

سريعًا يقودُ..

لحدِّ الجنون.

الفصل الخامس

إلى مسؤولي المطار والهيئة

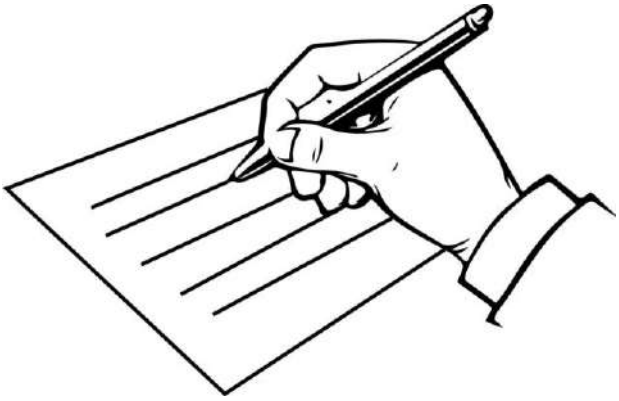

إلى نائب مدير عام المطار

في 17 مارس 2012م

الموضوع: احتجاج على استمرار مخالَفَة قانون منع التَّدخين، وقرار رئيس مجلس الإدارة رقم (41) لعام 2008م.

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وكما تعلمونَ فإنِّي قد طرَحْتُ خلال الاجتماعِ المنعقد برئاستكم، يوم السبت العاشر من مارس 2012م، بكلِّ أدبٍ، وبصورَةٍ رمزِيَّة وعامَّة مسألة معاناتي وزملائي الموظَّفين من التَّدخين القسري[1].

إلاَّ أنه تم الرَّدُّ على طرحي بتهكمٍ وسُخرية من قبلكم والمدير المالي والإداري، والجزم بأنه لا يحتل أيّ أولوية في المطار، مع أنَّ المفترض أنَّهُ جديرٌ بالتطبيق منذ صدور القانون، وتعميم رئيس مجلس الإدارة في عام 2005م.

وقد كانَ طرحي أمامَ مندوبِ النقابةِ (نقابةِ الماليينَ والإداريينَ) بهدفِ نقلِ معاناتِنا إلى زملائِهِ النقابيينَ الجددِ في الهيئةِ؛ لتدارسِهِ

---

[1] ويسمى التدخين السلبي، أو التدخين بالإكراه، وهو أشد ضررا.

واتخاذِ الإجراءاتِ المناسبةِ حيالَهُ، بما يصبُّ في خدمةِ العملِ والصالحِ العامِّ، بل ومصلحةِ الوطنِ.

وليسَ في ذلكَ أيُّ مبالغةٍ، خَاصَّةً أَنَّ هذه المعاناةَ طويلةٌ جدًّا ومتواصلةٌ حتى بعدَ صدورِ القانونِ والتعميماتِ والقراراتِ الرادعةِ؛ ولكنها في نظرِكُم لا تحتملُ أيَّ أولويةٍ. أعترفُ لكم بأنني أعاني من متاعبَ صحيةٍ عديدةٍ من الدخانِ السَّـــامِّ والقاتلِ، إضَافَةً إلى أعباءٍ وهمومِ العملِ والحياةِ؛ وفي كثيرٍ من الأحيانِ أميلُ إلى مزيدٍ من الصبرِ والتحمُّلِ والتضحيةِ إن لزمَ الأمرُ.

ومِمَّا ضاعفَ من تعبي التجاوزُ في التَّدْخينِ في مكتبي بالرغمِ من تحذيري المتكررِ في الكفِّ عن هذه المخالفةِ؛ أليسَ من حقي أن أحافظَ على ما تبقى من صحتي وصحةِ الموظفينَ أيْضًا؟ سأظلُّ أدافعُ بقوةٍ عن صحتي وصحةِ زملائي، وأحميها بقدرِ ما أستطيعُ؛ فنحنُ كيانٌ وَاحِدٌ.

إنَّ ما أطلُبُه ليس خارجًا عن المألوفِ أو بدعة جديدة، إنَّني أطالِبُ بحَقٍّ شرعيٍّ مكفولٍ بالقانون والنظام، والواجب مراعاة مشاعرِ غيرِ المدخِّنين، والحفاظ على حَقِّهم في هواءٍ صحيٍّ نقيٍّ ونظيف، وتوفير البيئة الوظيفيَّة الصَّالحة ليس للعملِ فقط، وإنَّما

للإتقان والإنجاز والإبداع، وقبل ذلك وبعده تسودها العدالة والمساواة والإنصاف.

إنَّ ممارسةَ التَّدْخِينِ في المرافقِ العامةِ والمغلقةِ (وفي وسائلِ النقلِ العامةِ) اعتداءٌ على حريةِ الآخرينَ، وجريمةٌ يعاقبُ عليها القانونُ؛ وبالرغمِ من ذلكَ فلا يزالُ التَّدْخِينُ مستمرًّا دونَ خوفٍ أو وجلٍ من مخالفةِ ذلكَ القانونِ.

وعليهِ أُشعرُكُم بأنني قررتُ أن أُعبِّرَ عن احتجاجي على ما يحدثُ من مخالفاتٍ وتجاوزاتٍ بشأنِ التَّدْخِينِ، وسيتواصلُ احتجاجي حتى إعادةِ الاعتبارِ للقانونِ والنظامِ وإحقاقِ الحقِّ. وفي حالةِ عدمِ حدوثِ أيِّ تقدمٍ، أحتفظُ بحقي بالتصعيدِ المتدرجِ مع بدايةِ كلِّ شهرٍ ميلاديٍّ جديدٍ بطريقةٍ سلميةٍ وقانونيةٍ، وبما لا يؤثرُ على العملِ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ.

أَخيرًا، أتمنى أن يصدرَ منكم قرارٌ شجاعٌ وجريءٌ يؤدي إلى تطبيقِ القانونِ وحمايتِه، آملاً أن لا تخيبوا أملي وظني في كلِّ ما ذهبتُ إليه؛ لما فيه خدمةُ العملِ ومصلحةُ الجميعِ بلا استثناءٍ.

وتجدون مرفقًا لكم مجموعةً مِنَ الصُّور المهِمَّة للتذكير:

1. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم [41] لعام 2008م، بشأنِ احتساب غرامات ماليَّة على بعض المخلفات، ومنها التدخين، ومضغ القات.

2. تعميم رئيس مجلس الإدارة رقم [73] لعام 2005م، بمنع التدخين داخل مباني الهيئة وقطاعتها وعموم المطارات منعًا باتًّا.

3. قانون رقم [26] لسنة 2005م، بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره.

4. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم [126] لسنة 1995م، بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التدخين.

وفقَّنا الله جميعًا إلى ما يحِبُّ ويرضى.. وهو من وراء القصد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أحمد عبد الله الوصابي

ممثل نقابة الماليين والإداريين رئيس قسم العلاقات بمطار الحديدة

* صورة... للأخ: رئيس مجلس الإدارة.

* صورة... للأخ: مدير عام مطار الحديدة الدولي.

* صورة... للأخ: رئيس نقابة الماليين والإداريين بالهيئة.

* صورة... للأخ: المدير المالي والإداري بالمطار.

* صورة... للأخ: ممثل المطار في النقابة.

* صورة... للإخوة: أعضاء النقابة في المطار.

* صورة مع التحية: لكل من يهمه الأمر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المحترم

الأخ / نائب مدير عام مطار الحديدة الدولي

بعد التحية ،،

الموضوع : احتجاج على استمرار مخالفة قانون منع التدخين ،

وقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٤١ لعام ٢٠٠٨ م

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، وكما تعلمون فإني قد طرحت خلال الاجتماع المنعقد برئاستكم يوم السبت ١٠ مارس ٢٠١٢م بكل أدب وبصورة رمزية وعامة مسألة معاناتي وزملائي الموظفين من التدخين القسري ، إلا أنه تم الرد على طرحي بتهكم وسخرية من قبلكم والمدير المالي والإداري .. والجزم بأنه لا يحتل أي أولوية في المطار ، مع إن المفترض إنه جدير بالتطبيق منذ صدور القانون وتعميم رئيس مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٥ م .

وقد كان طرحي أمام مندوب النقابة بهدف نقل معاناتنا إلى زملائه النقابيين الجدد في الهيئة لتدارسه واتخاذ الإجراءات المناسبة حياله بما يصب في خدمة العمل والصالح العام بل مصلحة الوطن وليس في ذلك أي مبالغة ، خاصة وإن هذه المعاناة طويلة جدا ومتواصلة حتى بعد صدور القانون والتعميمات والقرارات الرادعة ، ولكنها في نظركم لا تحتل أي أولوية .

أعترف لكم بأنني أعاني من متاعب صحية عديدة من الدخان السام والقاتل .. بالإضافة إلى أعباء وهموم العمل .. والحياة ، وفي كثير من الأحيان أميل إلى مزيد من الصبر والتحمل والتضحية إن لزم الأمر ، ومما ضاعف من تعبي التجاوز في التدخين في مكتبي بالرغم من تحذيري المتكرر في الكف عن هذه المخالفة ، أليس من حقي أن أحافظ على ما تبقى من صحتي وصحة الموظفين أيضا ، سأظل أدافع بقوة عن صحتي وصحة زملائي وأحميها بقدر ما أستطيع .. فنحن كيان واحد .

إن ما أطلبه ليس خارجا عن المألوف أو بدعة جديدة ، انني اطالب بحق شرعي مكفول بالقانون والنظام ، والواجب مراعاة مشاعر غير المدخنين والحفاظ على حقهم في هواء صحي نقي ونظيف ، وتوفير البيئة الوظيفية الصالحة ليس للعمل فقط .. وإنما للإتقان والإنجاز والإبداع .. وقبل ذلك وبعده تسودها العدالة والمساواة والإنصاف .

إن ممارسة التدخين في المرافق العامة والمغلقة اعتداء على حرية الآخرين ، وجريمة يعاقب عليها القانون ، وبالرغم من ذلك فلا يزال التدخين مستمرا دون خوف أو وجل مع مخالفة ذلك للقانون . وعليه أشعركم بانني قررت أن اعبر عن احتجاجي على ما يحدث من مخالفات وتجاوزات بشأن التدخين ، وسيتواصل احتجاجي حتى اعادة الاعتبار للقانون والنظام .. واحقاق الحق ، وفي حالة عدم حدوث أي تقدم أحتفظ بحقي بالتصعيد المتدرج مع بداية كل شهر ميلادي جديد بطريقة سلمية وقانونية .. وبما لا يؤثر على العمل بأي حال من الأحوال .

أخيرا .. اتمنى أن يصدر منكم قرارا شجاعا وجريئا .. يؤدي إلى تطبيق القانون وحمايته ، آملا أن لا تخيبوا أملي وظني في كل ما ذهبت إليه لما فيه خدمة العمل ومصلحة الجميع بلا استثناء ، وتجدون مرفق لكم مجموعه من الصور المهمة للتذكير :

١. قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (٤١) لعام ٢٠٠٨م بشأن احتساب غرامات مالية على بعض المخالفات ، ومنها التدخين .
٢. تعميم رئيس مجلس الإدارة رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٥م بمنع التدخين داخل مباني الهيئة وقطاعاتها وعموم المطارات منعا باتا .
٣. قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٥م بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره .
٤. قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٢٦) لسنة ١٩٩٥م بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التدخين.

وفقنا الله جميعا إلى ما يحب ويرضى .. وهو من وراء القصد ،،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

أحمد عبد الله الوصابي
عضو نقابة الماليين والإداريين
رئيس قسم العلاقات العامة بمطار الحديدة الدولي

٢٠١٤/٣/١٧

- صورة مع التحية للأخ / رئيس مجلس الإدارة
- صورة مع التحية للأخ / مدير عام مطار الحديدة الدولي
- صورة مع التحية للأخ / رئيس نقابة الماليين والإداريين بالهيئة
- صورة مع التحية للأخ / المدير المالي والاداري بالمطار
- صورة مع التحية للأخ / ممثل المطار في النقابة
- صورة مع التحية للأخوة / أعضاء النقابة في المطار
- صورة مع التحية لكل من يهمه الأمر

* إلى مدير عام مطار الحديدة الدولي

12 مارس 1989م

قمْتُ برفع مذكرة إلى الأخ مدير عام المطار، وأشركت ثلاثة من الزُّملاء إلى جانبي في التوقيع، ولم يوقِّع عليها سوى اثنَيْنِ منهم، نيابة عن شريحة غير المدخنين، وكان نصُّها كالتالي:

نأمل، نحن الموظَّفين غير المدخِّنين والموقعين أدنى هذا، إصدار توجيهاتكم إلى سائق الباص (الحافلة) بمنع التَّدخين داخِلَ باص المطار، نظرًا لما نعانيه من أضرار وأخطار نتيجة التدخين السلبي.

مع العلم أنَّ مجلسَ الوزراء سبق أنْ أصدرَ قرارًا بمَنْع التَّدخين في وسائِلِ النَّقل وغيرها، منذ منتصف عام 1995م لحماية أفراد المجتمع من أخطار التَّدخين.

وعلبه، تكَّرموا بالتَّوجيه المناسب بما يضمَنُ الحفاظ على صحَّتِنا الغالية، والصحة العامَّة أيضًا، ولما فيه مصلحة العمل..

شاكرونَ تعاونكم، وتقبَّلوا خالص الاحترام،

* توجيه المدير العام

المدير الإداري: لوضع منشور بذلك.

وتَمَّ ذلك بالفعل، وتابعت الموضوع، وقمت بتوزيع المنشور في حينه.

***

1 يناير 2002م:

رفعت مذكرة هذا نَصُّها:

يرجى العلم أنَّ كثيرًا من الزُّملاء يحلو لهم التَّدخين في باص المطار، ونظرًا لما يشكله ذلك في خطورة وضرر على الصحَّة العامَّة، يرجى التوجيه بمنع التدخين في الباص.

علمًا بأنَّ قرار رئيسِ مجلس الوزراء رقم (126) لسنة 1995م، المرفق لكم صورة منه، يمنع التدخين في وسائل النقل.

ولكم خالص التَّحِيَّة والشُّكر،،

توقيع: مدير مكتب المدير العام والسكرتارية.

* توجيه المدير العام:

الشؤون الإداريَّة: لإشعار السائق والموظفين للحَدّ من التدخين أثناء توصيل الموظفين.

وقد تم ذلك الإشعار بالفعل.

***

10 يونيو 2002م:

رفعت مذكرة نَصُّها:

سبق لكم التَّوجيه بالحَدِّ مِنَ التَّدخين أثناء توصيل الموظَّفينَ في حافلة المطار، إلَّا أنَّ البعض لا يزالون يعكِّرون الأجواء، ويعتدون على صِحَّتِنا بممارَسَة هذه العادة السيِّئة من دون مراعاة لمشاعِرِنا، وحقنا في الهواء النقي الصحي.

وعليه أرفق لكم استفتاءً بشأن منع التَّدخين في الحافلة (الباص) قمت بإجرائه في أوساط الموظفين في الفترة الماضية.

ويتَّضِح من خلاله أنَّ الأغلبيَّة العظمى مع منع التدخين في الباص، بينما عشرة فقط من المؤيِّدين للتدخين وثمانية متحفِّظين.

يرجى التَّكَرُّم بإصدار قرار بمنع التَّدخين في الباص انطلاقًا من رغبة الأغلبيَّة العظمى من الموظفين، واستنادًا إلى قرارٍ رئيس مجلس الوزراء رقم (126) لسنة 1995 م بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التَّدخين.

علمًا بأنَّ اليمنية وهي الجهة الأقرب إلينا، تشَكِّل نموذجًا يحتذى به في هذا الجانب، حيث يطبق منع التدخين ليس فقط في جميع رحلاتها الدَّاخِليَّة والخارجية، بل في مكاتبها أيضًا.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،

توقيع: أحمد عبد الله الوصابي.

* توجيه المدير العام:

الشؤون الإداريَّة: لإلزام السائق بإشعار الموظَّفين بعدم التدخين.

وقد تابعت تنفيذ ذلك، ولكن دون جدوى.

ملاحظة حول الاستفتاء:

بلغ إجمالي الموظفين (96) موظَّفًا باستثناء المدير العامِّ والنائب، وكان الموافقونَ على مقترح منع التدخين (78) موظفًا، والبقيَّة ما بين معارض ومتحفظ وهم (18) موظَّفًا.

(2)

13 مارس 2013م:

قمت برَفْع مذَكِّرة للمدير العام، بتوقيع (47) موظَّفًا إلى جانبي من غير المدخنين، هذا نصُّها:

نحن موظَّفي وموظفات المطار الموقعين أدنى هذا، نطلب من عنايَتِكم تطبيق قرارِ رئيس مجلس الوزراء رقم (126) لسنة 1995م وتفعيله، بشأنِ حماية أفراد المجتمع من أخطار التَّدخين، والذي ينَصُّ في مادَّتَيْه الأولى والثانية على منع التدخين في الأماكن العامَّة، وفي وسائل النقل منعًا باتًّا.

كما نطلُب تطبيق وتفعيل القانون رقم (26) لسنة 2005م بشأن مكافحة التَّدخين، ومعالجة أضراره، والذي ينص في الفصل الثالث: (حظر التدخين في الأماكن العامَّة)، المادة الرابعة، الفقرة (ب) على:

"منع التَّدخين نهائيًّا في الأماكِنِ العامَّة مثل: ... قاعات الاجتماعات، ومكاتب العمل، والمطارات".

ونذكِّر عِنايتكم بالتَّعاميم الصَّادرَة من رئاسة الهيئة العامَّة للطيران المدني والأرصاد، التي تصبُّ في هذا الشَّأن، وتخدم هذا التوجه، ومنها:

* التعميم رقم (73) لعام 2005م، الذي يمنع التدخين منعًا باتًّا، داخل مباني الهيئة وقطاعاتها وعموم المطارات أثناء أوقات الدوام الرسمي وخارجه، وآخرها:

* قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (41) لعام 2008م، بشأن احتسابِ غرامات ماليَّةٍ على المخالفاتِ المحدّدة في القرار، وعلى رأسها غرامة (1.000) ألف ريالٍ على مخالفة التدخين داخل مرافق المطار.

نرجو الاطِّلاع والعمل على تنفيذِ كلِّ ذلك؛ حَتَّى نتَمَكَّن من أداء واجباتنا ومهماتنا على الوجه الأكمل والمطلوب، وتوفير الشُّروط الملائمة للإنجاز والإبداع، والبيئة الصحيَّة المناسبة للعمَلِ الجادِّ والمثمر والبنَّاء، بما يخدم تطَلُّعاتنا إلى غدٍ أفضلَ وأجمل، ويحَقِّق أهداف الوظيفَة العامَّة، والصالح العام.

وليس بخافٍ عليكم ما نعيشُه من معاناةٍ بالغة، وأضرارٍ جسيمة؛ بسببِ تواصلِ مخالفاتِ التَّدْخينِ ونشرِه في أجواءِ العملِ بما يحملُه من سمومٍ مُدَمِّرَةٍ وفتاكةٍ، وما يسببُه من تلويثٍ للبيئةِ وإفسادٍ

للهواءِ، وما يؤدي إليه من استمرارِ المعاناةِ بفعلِ التَّدْخينِ القسريِّ أو الإجباريِّ، وعدمِ مبالاةِ الْمُدَخِّنِينَ بمشاعرِنا وحقوقِنا، وعدمِ احترامِ القانونِ، أو تنفيذِ القراراتِ والتعاميمِ؛ مما يشكلُ خَطَرًا كَبيرًا على صحتِنا وسلامتِنا، بل ويهددُ وجودَنا وحياتَنا.

والمشكلةُ أَنَّ بعضَ المسؤولينَ ممن يفترضُ بهم حمايةُ القانونِ وتطبيقُه هم على رأسِ المخالفينَ، بل إنَّ بَعْضًا منهم يُحوِّلُ مكتبَه إلى استراحةٍ لِلْمُدَخِّنِينَ –مع احترامِنا لهم– ونتمنى أَنْ يمتنعوا عن تلكَ المخالفاتِ حتى يكونوا قدوةً حسنةً ومِثالًا يحتذى به.

نأملُ اهتمامَكم وتفاعلَكم في حمايتِنا، وإعادةِ الاعتبارِ للقانونِ والقراراتِ والتعميماتِ، وتطبيقِها بحزمٍ وحسمٍ؛ لإيقافِ استمرارِ المخالفاتِ بما يحققُ الصحَّةَ العامَّةَ للمجتمعِ، ويخدمُ مصلحةَ العملِ والصالحَ العامَّ.

وتجدونَ مرفقًا لكم صورةً من الوثائقِ الداعمةِ والمؤيدةِ، شَاكِرًا وَمُقَدِّرًا حُسْنَ تعاونِكُم وتفهمِكُم ودعمِكُم.

وتقبَّلوا خالِصَ الاحترامِ والتقديرِ،،،

(توقيع) موظفي وموظفات مطار الحديدة المطالبين بمنع التدخين، (وعددهم 48 موظفًا):

* توجيه المدير العام:

الشؤونُ الماليَّةُ والإداريَّةُ؛ لإجراءاتِكُم بموجبِهِ. وتمَّ عملُ تعميمٍ بذلكَ، وقمتُ بتوزيعِهِ على مديري الإداراتِ، ومديري المكاتبِ والجهاتِ المنتدبةِ بالمطارِ.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / مدير عام مطار الحديدة الدولي المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،

نحن موظفي وموظفات المطار الموقعين أدنى هذا ، نطلب من عنايتكم تطبيق وتفعيل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (126) لسنة 1995م بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التدخين والذي ينص في مادتيه الأولى والثانية على منع التدخين في الأماكن العامة وفي وسائل النقل منعاً باتاً .

كما نطلب تطبيق وتفعيل القانون رقم(26) لسنة 2005م بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره والذي ينص في الفصل الثالث (حضر التدخين في الأماكن العامة) المادة الرابعة الفقرة(ب) : على منع التدخين نهائيا في الأماكن العامة مثل : ... قاعات الاجتماعات ومكاتب العمل والمطارات.

ونذكر عنايتكم بالتعاميم الصادرة من رئاسة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد التي تصب في هذا الشأن وتخدم هذا التوجه ، ومنها التعميم رقم (73) لعام2005م الذي يمنع التدخين منعاً باتاً داخل مباني الهيئة وقطاعاتها وعموم المطارات أثناء أوقات الدوام الرسمي وخارجه ، وآخرها قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (41) لعام 2008م بشأن إحتساب غرامات مالية على المخالفات المحددة في القرار وعلى رأسها غرامة (1000) ألف ريال على مخالفة التدخين داخل مرافق المطار.

نرجو الإطلاع والعمل على تنفيذ كل ذلك حتى نتمكن من أداء واجباتنا ومهماتنا على الوجه الأكمل والمطلوب ، وتوفير الشروط الملائمة للانجاز والإبداع والبيئة الصحية المناسبة للعمل الجاد والمثمر والبناء بما يخدم تطلعاتنا إلى غد أفضل وأجمل ، ويحقق أهداف الوظيفة العامة والصالح العام .

وليس بخاف عليكم ما نعيشه من معاناة بالغة وأضرار جسيمة بسبب تواصل مخالفات التدخين ونشره في أجواء العمل بما يحمله من سموم مدمره وفتاكة وما يسببه من تلويث للبيئة وإفساد للهواء ، وما يؤدي إليه من إستمرار للمعاناة بفعل التدخين القسري أو الإجباري وعدم مبالاة المدخنين بمشاعرنا وحقوقنا وعدم إحترام القانون أو تنفيذ القرارات والتعاميم مما يشكل خطراً كبيراً على صحتنا وسلامتنا بل ويهدد وجودنا وحياتنا .

والمشكلة إن بعض المسئولين ممن يفترض بهم حماية القانون وتطبيقه هم على رأس المخالفين، بل إن بعض منهم يحول مكتبه إلى استراحة للمدخنين مع احترامنا لهم ونتمنى بأن يمتنعوا عن تلك المخالفات حتى يكونون قدوة حسنة ومثالاً يحتذى .

نأمل إهتمامكم وتفاعلكم في حمايتنا وإعادة الاعتبار للقانون والقرارات والتعميمات وتطبيقها بحزم وحسم لإيقاف إستمرار المخالفات بما يحقق الصحة العامة للمجتمع ويخدم مصلحة العمل والصالح العام .

وتجدون مرفق لكم صورة من الوثائق الداعمة والمؤيدة ، شاكرين ومقدرين حسن تعاونكم وتفهمكم ودعمكم .

وتقبلوا خالص الإحترام،،،

موظفي وموظفات مطار الحديدة المطالبين بمنع التدخين .

م	الاسم	التوقيع	م	الاسم	التوقيع
1			25		
2			26		
3			27		
4			28		
5			29		
6			30		
7			31		
8			32		
9			33		
10			34		
11			35		
12			36		
13			37		
14			38		
15			39		
16			40		
17			41		
18			42		
19			43		
20			44		
21			45		
22			46		
23			47		
24			48		

* إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة

14 ديسمبر 2003م

حين كانَ رئيس مجلسِ إدارَةِ الهيئَةِ في زيارة ميدانيَّة إلى مطار الحديدة الدولي، قدَّمت إليه مذكرة نيابةً عن الموظَّفينَ غيرِ المدَخِّنين، فيما يلي نصها:

أرجو تعميمَ نظامِ منعِ التَّدْخِينِ في المكاتبِ على جميعِ المطاراتِ ووسائلِ النقلِ التابعةِ لها، باعتبارِها فروعًا للهيئة.

علْمًا بأننا نعاني كَثيرًا من التَّدْخِينِ السلبيِّ الأشدِّ ضَرَرًا؛ سواءً في المكاتبِ أو في وسائلِ النقلِ العامة، حيثُ إنَّ الْمُدَخِّنينَ لا يراعونَ مشاعرَنا، وحقَّنا في هواءٍ نقيٍّ وصحيٍّ خلالَ عملنا. وأودُّ أن أتقدمَ لكم بجزيلِ الشكرِ والتقديرِ على تحقيقِ هذا النظامِ (الحلمِ)؛ سواءً في الهيئةِ أو مطاراتِها.

وتقبلوا خالصَ المحبةِ والتقدير،،،

التوقيع: عن الموظفينَ غيرِ الْمُدَخِّنينَ في مطارِ الحديدة:

أحمد عبد الله الوصابي

***

20 إبريل 2013م

وجهتُ مذكرةً إلى الأخِ رئيسِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ، وهذا نصُّها:

نودُّ إحاطةَ سيادتكُم علْمًا باستمرارِ مخالفاتِ التَّدْخِينِ بالمطارِ من قبلِ الجميعِ، صَغيرًا كانَ أو كَبيرًا، وفي كلِّ المرافقِ والمكاتبِ دونَ استثناءٍ أو مراعاةٍ لمشاعرِ غيرِ الْمُدَخِّنِينَ وصحتِهم؛ خَاصَّةً في المكاتبِ والأماكنِ المغلقةِ، وبشكلٍ أخصَّ في مكاتبِنا التي نعملُ بها.

ولا يخفى عنكُم أنَّ كلَّ ذلكَ هو مخالفةٌ لقانونِ مكافحةِ التَّدْخِينِ ومعالجةِ أضرارِه، ومخالفةٌ لقرارِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ بشأنِ حمايةِ أفرادِ المجتمعِ من أخطارِ التَّدْخِينِ. إنَّ هذه السلوكياتِ والعاداتِ والمخالفاتِ تتناقضُ مع تعميمِكُم رقم (73) لعام 2005م، الذي يمنعُ التَّدْخِينَ داخلَ مبانِي الهيئةِ وقطاعاتِها وعمومِ المطاراتِ، وكذلكَ قرارِكُم رقم (41) لعام 2008م بشأنِ احتسابِ غراماتٍ ماليةٍ على بعضِ المخالفاتِ، وعلى رأسِها غرامةُ (1000) ريالٍ على مخالفةِ التَّدْخِينِ داخلَ مرافقِ المطارِ.

وإذا كنا قد رضينا بالهمِّ من مثلِ هذه الأحوالِ، ولكنَّ الهمَّ غيرُ راضٍ بنا كما يقولُ المثلُ؛ فحينَ يمارسُ بعضُ الْمُدَخِّنِينَ مخالفاتِهم في مكتبِنا ولا يأبهونَ برجائِنا وتوسلاتِنا لهم بالامتناعِ، لما يشكلُه دخانُهم من أخطارٍ وأضرارٍ على صحتِنا بل وعلى حياتِنا؛ نقومُ برفعِ

ذلكَ إلى الإدارةِ، ولكن مع الأسفِ لا تتخذُ ضدَّهم أيَّ إجراءاتٍ أو غراماتٍ، وفي أحسنِ الأحوالِ يُحرَّرُ للمخالفِ إنْذَارًا فقط، ومرفقٌ لكم ما يؤيدُ ذلكَ.

وعليه: نأملُ ونرجو ونتوسلُ وضعَ حَدًّا لهذه المشكلاتِ، ووضعَ حَدًّا لهذه المخالفاتِ والتجاوزاتِ بما يخدمُ صحتَنا جَميعًا، بما في ذلكَ صحةُ الْمُدَخِّنِينَ أنفسِهم الذين تأخذُهم العزةُ بالإثمِ، ولا نرى منهم سوى اللامبالاةِ. ارحموا صحتَنا من هذه الأدواءِ الفتاكةِ، وأنقذوا حياتَنا من هذا الانتحارِ البطيءِ؛ ساعدونا حتى نتمكنَ من العطاءِ المثمرِ، والعملِ الجادِّ، والإنجازِ المتألقِ.

ولن يتمَّ ذلكَ إلَّا بتوفيرِ أجواءٍ أنقى وأفضلَ، وأوضاعٍ أحسنَ وأجملَ؛ حتى نصلَ إلى المراتبِ العليا من النجاحِ والمراحلِ المتقدمةِ من الإبداعِ. لكم جزيلُ الشكرِ مع عظيمِ الامتنانِ وخالصِ الاحترامِ، واللهُ يرعاكُم.

وتفضلوا بقبولِ خالصِ تحياتِنا وتقديراتِنا،،،

أحمد عبد الله الوصابي

رئيسُ قسمِ العلاقاتِ العامةِ، ممثلُ نقابةِ الماليينَ والإداريينَ بمطارِ الحديدةِ الدوليِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ / الأستاذ / حامد أحمد فرج رئيس مجلس إدارة
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد المحترم
تحية طيبة وبعد ،

نود إحاطة سيادتكم علماً باستمرار مخالفات التدخين بالمطار من قبل الجميع صغيراً كان او كبير وفي كل المرافق والمكاتب دون أستثناء أو مراعاة المشاعر غير المدخنين وصحتهم خاصة في المكاتب والاماكن المغلقة وبشكل أخص في مكاتبنا التي نعمل بها ولايخفى عنكم أن كل ذلك هو مخالفة القانون مكافحة التدخين ومعالجة أضراره ومخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التدخين .

أن هذه السلوكيات والعادات والمخالفات تتناقض مع تعميمكم (٧٣) لعام ٢٠٠٥م الذي يمنع التدخين داخل مباني الهيئة وقطاعاتها وعموم المطارات وكذلك قراركم رقم (٤١) لعام ٢٠٠٨م بشأن أحتساب غرامات مالية على بعض المخالفات وعلى راسها غرامة (١٠٠٠)ألف ريال على مخالفة التدخين داخل مرافق المطار .

وإذا كنا قد رضينا بالهم من مثل هذه الأحوال .. ولكن الهم غير راضي بنا كما يقول المثل فحين يمارس بعض المدخنين مخالفاتهم في مكتبنا ولا يأبهون برجائنا وتوسلاتنا لهم بالأمتناع لما يشكله دخانهم من أخطار وأضرار على صحتنا بل وعلى حياتنا نقوم برفع ذلك إلى الادارة ولكن مع الأسف لا تتخذ ضدهم اي أجراءات أو غرامات وفي أحس الأحوال يحرر للمخالف إنذار فقط ..... ومرفق لكم مايؤيد ذلك .

وعليه ، نامل ونرجو ونتوسل وضع حل لهذه المشكلات ووضع حد لهذه المخالفات وهذه التجاوزات بما يخدم صحتنا جمعاً بما في ذلك صحة المدخنين أنفسهم الذين تأخذهم العزة بالأثم ولا ترى منهم سوى اللامبالاة .. أرحمو صحتنا من هذه الادواء الفتاكة .. وانقذوا حياتنا من هذا الانتحار البطيء ساعدونا حتى نتمكن من العطاء المثمر والعمل الجاد والانجاز المتالق ولي يتم ذلك الا بتوفير أجواء أنقى وأفضل وأوضاع وأحسن وأجمل حتى نصل إلى المراتب العليا من النجاح ... والمراحل المتقدمة من الأبداع .

لكم جزيل الشكر مع عظيم الامتنان وخالص الاحترام والله يراعاكم
وتفضلوا بقبول خالص تحياتنا وتقديراتنا ...

أحمد عبدالله الوصابي
رئيس قسم العلاقات العامة
ممثل نقابة المالين والاداريين
بمطار الحديدة الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الفاضل ،الاستاذ / حامد أحمد فرج المحترم
رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد

تحية وتقدير ، وبعد :

أرجو تعميم نظام منع التدخين في المكاتب على جميع المطارات ووسائل النقل التابعة لها باعتبارها فروع للهيئة .

علما بأننا نعاني كثيرا من التدخين السلبي الأشد ضررا سواء في المكاتب أو في وسائل النقل العامة ، حيث ان المدخنين لا يراعون مشاعرنا وحقنا في هواء نقي وصحي خلال عملنا .

وأود أن أتقدم لكم بجزيل الشكر والتقدير على تحقيق هذا النظام (الحلم) سواء في الهيئة أو مطاراتها .

وتقبلوا خالص المحبة والتقدير ،،،،

عن الموظفين غير المدخنين في مطار الحديدة
أحمد عبدالله الوصابي

⋆ نماذج لتعميمات منع التدخين

النَّموذَج الأوَّل:

17/ 5/ 2004م:

بناءً على ما تتطلبهُ مصلحةُ العملِ وسيرُه كما يجبُ، وَنَظَرًا لما يسببُه التَّدْخِينُ من أضرارٍ صحيةٍ وبيئيةٍ، وخسائرَ ماديةٍ واقتصاديةٍ؛ وانطلاقًا من حرصِ الإدارةِ على السلامةِ والصحةِ العامةِ للجميعِ، وتوفيرِ البيئةِ العمليةِ المناسبةِ للإنتاجِ والإبداعِ.. تَقَرَّرَ الآتي:

- مادة أولى: يُمنعُ التَّدْخِينُ مَنْعًا بَاتًّا في عمومِ مكاتبِ المطارِ ووسائلِ نقلِ العاملينَ.
- مادة ثانية: تُفرضُ غرامةٌ ماليةٌ على كلِّ مُدَخِّنٍ مخالفٍ بمبلغِ (1,000) ألفِ ريالٍ.
- مادة ثالثة: يُخصصُ مكانٌ مفتوحٌ (خارجَ المكاتبِ المغلقةِ) لمن يرغبُ في التَّدْخِينِ.
- مادة رابعة: يُعملُ بهذا التعميمِ من تاريخِ صدورِه، وعلى الجهاتِ المعنيةِ والجميعِ الالتزامُ والتنفيذُ.

واللهُ الموفقُ،،،

توقيع: المديرُ العامُّ

النَّموذج الثَّاني:

24/ 12/ 2005م

تَنْفيذًا لما جاءَ في تعميمِ الأخِ رئيسِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ رقم (73) لعام 2005م، وَعَطْفًا على ما وردَ في تعميمِ (قرارِ) الأخِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ بشأنِ مكافحةِ التَّدْخينِ ومعالجةِ أضرارِه (حمايةِ أفرادِ المجتمعِ من أخطارِ التَّدْخينِ).

وعليه: يُمنعُ مَنْعًا بَاتًّا التَّدْخينُ داخلَ جميعِ مرافقِ المطارِ أثناءَ أوقاتِ الدوامِ الرسميِّ وخارجِه، بما فيها وسائلُ نقلِ الموظفينَ العامةُ. نأملُ الالتزامَ بما وردَ في هذا التعميمِ؛ لما فيهِ الصالحُ العامُّ.

واللهُ الموفقُ،،،

توقيع:

المديرُ العامُّ

النَّموذَج الثَّالِث:

7/ 9/ 2007م

تَنْفِيذًا لما تمَّ الاتفاقُ عليهِ في محضرِ الاجتماعِ المنعقدِ مع الأخِ رئيسِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ بتاريخِ (1/ 9/ 2007م)، بضرورةِ منعِ تعاطي القاتِ وَالتَّدْخِينِ داخلَ المطاراتِ، وفرضِ عقوباتٍ على المخالفينَ؛ وَانْسِجَامًا مع ما وردَ في التعاميمِ السابقةِ والقوانينِ النافذةِ.

يُمنعُ مَنْعًا بَاتًّا تعاطي القاتِ أو التَّدْخِينُ في كلِّ مرافقِ المطارِ وفي كلِّ الأوقاتِ؛ وسيتمُّ معاقبةُ المخالفينَ بغرامةٍ تبدأُ من (500) ريالٍ، وتُضاعفُ عندَ التكرارِ.

نأملُ من الجميعِ الالتزامَ؛ حفاظًا على الصحةِ العامةِ للمجتمعِ، وعلى سلامةِ ونظافةِ المرفقِ.

واللهُ الموفقُ،،،

التوقيع:

القائمُ بأعمالِ المديرِ العامِّ

النَّموذَج الرَّابع:

9/ 3/ 2008م

الموضوع: قرارُ رئيسِ مجلسِ الإدارةِ رقم (41) لعام 2008م

بالإشارةِ إلى الموضوعِ أعلاهُ، والخاصِّ باحتسابِ غرامةٍ ماليةٍ على كلِّ من ارْتَكَبَ أيَّ مخالفةٍ من المخالفاتِ الآتيةِ في المطارِ:

1- مخالفةُ التَّدْخِينِ داخلَ مرافقِ المطارِ، مبلغُ: (1,000) ريالٍ.

2- مخالفةُ تناولِ القاتِ داخلَ مرافقِ المطارِ، مبلغُ: (1,000) ريالٍ. (...)

وعليه: نأملُ من الجميعِ ضرورةَ الالتزامِ والتقيدِ بما وردَ؛ حتى لا يَتَعَرَّضَ المخالفُ للإجراءاتِ الموضحةِ بعاليهِ.

واللهُ الموفقُ،،،

توقيع:

القائمُ بأعمالِ المديرِ العامِّ

صورة مع التحية:

للأخِ/ رئيسِ مجلسِ الإدارةِ.

***

النَّموذَج الخامِسُ:

2/ 10/ 2011م

بالإشارةِ إلى قرارِ رئيسِ مجلسِ الوزراءِ رقم (126) لسنة 1995م بشأنِ حمايةِ أفرادِ المجتمعِ من أخطارِ التَّدْخِينِ، وإلى القانونِ رقم (26) لسنة 2005م بشأنِ مكافحةِ التَّدْخِينِ ومعالجةِ أضرارِه.

وَعَطْفًا على التعميمِ الصادرِ من رئاسةِ الهيئةِ العامةِ للطيرانِ المدنيِّ والأرصادِ رقم (73) لعام 2005م الذي يمنعُ التَّدْخِينَ مَنْعًا بَاتًّا داخلَ مبانِي الهيئةِ وقطاعاتِها وعمومِ المطاراتِ، وكذا قرارِ رئيسِ مجلسِ الإدارةِ رقم (41) لعام 2008م بشأنِ احتسابِ غرامةٍ ماليةٍ بمبلغِ (1,000) ريالٍ على كلِّ من يدخنُ أو يخزنُ داخلَ مرافقِ المطارِ، وغيرِ ذلكَ من القراراتِ.

وعليهِ: نأملُ الالتزامَ، وإلزامَ موظفيكُم بعدمِ التَّدْخِينِ أو التخزينِ في مرافقِ المطارِ المحتكةِ بالركابِ في جميعِ الصالاتِ والإدارةِ ووسائلِ النقلِ العامةِ؛ حفاظًا على صحةِ المجتمعِ، ولما يخدمُ مصلحةَ العملِ والصالحَ العامَّ. مرسلٌ للتنفيذِ، مع أملِنا بتجاوبِكُم في تطبيقِ القانونِ والقراراتِ والتعاميمِ المرفقةِ؛ لما يمثلُه ذلكَ من سلوكٍ حضاريٍّ رشيدٍ، ووعيٍ إيجابيٍّ رفيعٍ يشكلُ القدوةَ الحسنةَ في مكافحةِ المظاهرِ المسيئةِ والمزعجةِ.

واللهُ الموفقُ،،

توقيع:

المديرُ العامُّ

Republic of Yemen
Civil Aviation & Meteorology Authority
Hodeidah - Int. Airport

الجمهورية اليمنية
الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد
مطار الحديدة الدولي

Date: التاريخ : ٢٠١١/١٠/٢٤
Ref: الرقم : ٦١١
Attach: المرفقات :

((تعميم))

الأخـــوة / نائب المدير العام ، مساعد المدير العام ، مدير الأمن المحترمـــون

الأخـــوة / مدراء الإدارات ، وكافة منتسبي المطار مدنيين وعسكريين المحترمـــون

بالإشارة إلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (126) لسنة 1995م بشأن حماية أفراد المجتمع من أخطار التدخين ، وإلى القانون رقم (26) لسنة 2005م بشأن مكافحة التدخين ومعالجة أضراره .

وعطفاً على التعميم الصادر من رئاسة الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد رقم (73) لعام 2005م الذي يمنع التدخين منعاً باتاً داخل مباني الهيئة وقطاعاتها وعموم المطارات ، وكذا قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (41) لعام 2008م بشأن إحتساب غرامة مالية بمبلغ (1000) ريال على كل من يدخن أو يخزن داخل مرافق المطار وغير ذلك من القرارات.

وعليـــــه: نأمل الالتزام ، والزام موظفيكم بعدم التدخين أوالتخزين في مرافق المطار المحتكة بالركاب في جميع الصالات والإدارة ووسائل النقل العامة حفاظاً على صحة المجتمع ولما يخدم مصلحة العمل والصالح العام .

مرسل للتنفيـــذ.. مع أملنا بتجاوبكم في تطبيق القانون والقرارات والتعاميم المرفقة لما يمثله ذلك من سلوك حضاري رشيد ووعي إيجابي رفيع يشكل القدوة الحسنة في مكافحة المظاهر المسيئة والمزعجة.

والله الموفق...

مدير عام المطار
صالح أحمد الذيب

تليفون : ٢٢٩٠٠٧ - تليفاكس : ٢٢٩٠١٩ - ص.ب : ٣٢٧٢ - الحديدة
Tel : 229007 - Telefax : 229019 - P.O.Box : 3272 - Hodeidah

الخاتمة

كانَ كلُّ ما سبقَ من مذكراتٍ ورسائلَ إلى نائبِ المديرِ العامِّ، ومديرِ عامِّ مطارِ الحديدةِ الدوليِّ، ورئيسِ مجلسِ إدارةِ الهيئةِ العامةِ للطيرانِ المدنيِّ والأرصادِ؛ على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ.

وهو ما أسعفتني به ذاكرتي، ومما احتفظتُ لهُ بنسخٍ لديَّ لأهميةِ الموضوعِ بالنسبةِ لي؛ علْمًا بأَنَّ جميعَ المذكراتِ والمراسلاتِ المذكورةَ في هذا الجزءِ من الكتابِ لا تزالُ لديَّ في الحفظِ والصونِ. وقد قمتُ بنشرِها جَميعًا منذُ فترةٍ في صفحتي في "فيسبوك"؛ لدعمِ ما تمَّ نشرُه بالوثائقِ اللازمةِ والأكيدةِ والداعمةِ لكلِّ ما تمَّ طرحُه هنا، ولم أرغب في إعادةِ نشرِها هنا كمرفقاتٍ أو كملاحقَ؛ لعدمِ أهميةِ أو جدوى ذلكَ.

وقد اكتفيتُ بنشرِ بعضِ تلكَ الوثائقِ خلالَ فصولِ الكتابِ المختلفةِ؛ للتأكيدِ أَنَّ جميعَ الوثائقِ متوفرةٌ لديَّ للضرورةِ، ولم أنشرْ شَيْئًا غيرَ صحيحٍ أو غيرَ موثقٍ؛ وما النماذجُ المنشورةُ إِلَّا على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ.

ولا تزالُ المعركةُ حاميةَ الوطيسِ، ولا تزالُ مسيرةُ الكفاحِ الصحيةُ والسلميةُ متواصلةً ومستمرةً؛ سواءً أكانَ ذلكَ في الحياةِ

العملية، أو الاجتماعية، أو في الحياة العامة، وحتى بعدَ تقاعدي من الوظيفة العامة[1]؛ وذلك لعدمِ تجاوبِ أغلبِ المعنيينَ. أَضِفْ إلى ذلكَ عدمَ التزامِ الْمُدَخِّنِينَ بالقراراتِ والقوانينِ، وعدمَ حمايتِها من العبثِ والانتهاكاتِ المتواصلةِ، والمخالفاتِ المستمرةِ؛ وبالتالي غيابَ القدوةِ الحسنةِ، والنموذجِ السويِّ، والمثالِ المحتذى.

***

إنَّ هذه النماذجَ والمذكراتِ الواردةَ والمنشورةَ هناك غيرُها؛ ولكم أن تتخيلوا ما تمَّ بذلُه فيها من جهدٍ جَبَّارٍ، سواءً في إعدادِها، أو طباعتِها، أو تصويرِها ومتابعةِ توزيعِها وتسليمِها لكلِّ المكاتبِ والجهاتِ العاملةِ بالمطارِ، ولكلِّ الزملاءِ من رؤساءِ الأقسامِ ومديري الإداراتِ.

وما هي إلَّا فترةً وجيزةً تمضي، ثم تعودُ الأمورُ إلى سابقِ عهدِها، وربما تعودُ أسوأَ مما كانت؛ بل إنَّهُ يتمُّ المخالفةُ أَحْيَانًا وحبرُ التعميماتِ لم ينشفْ بعدُ. وهكذا تسيرُ الأمورُ مع سبقِ الإصرارِ وَالتَّرَصُّدِ، وبكلِّ غرورٍ ومكابرةٍ وعدوانيةٍ.

---

[1] تقاعدت من الوظيفة العامة بموجب سنوات الخدمة في: 7 أغسطس 2020م.

وهكذا يستمرُّ العبثُ، وتستمرُّ المخالفاتُ، وتستمرُّ الدائرةُ المفرغةُ؛ في ظلِّ غيابٍ كاملٍ لتطبيقِ روحِ القانونِ ونصوصِه، ولكلِّ التشريعاتِ والتعميماتِ والقراراتِ المانعةِ للتَّدْخِينِ، وفي ظلِّ غيابٍ تامٍّ للقدوةِ الحسنةِ والمثالِ المحتذى. ولكني لم أيأسْ أَبَدًا؛ فأعيدُ الكرَّةَ تلوَ الكرَّةِ، وأواصلُ المسيرةَ والجهدَ والنضالَ، رغمَ أَنَّ المؤشراتِ تؤكدُ بأنَّ كلَّ ذلكَ دون جدوى ودون فائدةٍ؛ ولكن لا يأسَ مع الحياةِ، ولا حياةَ مع اليأسِ.

الكاتب في سطور

* أحمد عبد الله الوصابي، من مواليد عزلة الشعيب ــ مديرية وصاب السفلى ــ محافظة ذمار، في: 21 إبريل 1964م، الموافق: 9 ذي الحجة 1383ه.

* نشأ في مدينة الحديدة (مديرية الميناء)، وتلقى تعليمَه الأساسي والثانوي فيها.

* دبلوم فني إدارة تنمية عام 1995م ــ المعهد الوطني للعلوم الإدارية ــ الحديدة.

* ليسانس شريعة وقانون عام 2005م ــ جامعة الحديدة.

* مديراً لمكتب المدير العام والسكرتارية – مطار الحديدة الدولي (1991 – 2011م).

* رئيساً لقسم العَلاقات العامَّة ــ مطار الحديدة الدولي (2011 – 2020م).

* عضو مجلس إدارة صندوق التكافل الاجتماعي لموظفي الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد (2004 – 2020م).

* عضو نقابة الماليين والإداريين – مطار الحديدة الدولي (2013 – 2020م).

* عضو اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين – فرع الحديدة.

* عضو مؤسس نقابة الصحفيين اليمنيين – فرع الحديدة.

* عضو مؤسس جمعية حقوق الطفل اليمني ــ الحديدة.

* متزوجٌ، وأبٌ لولدين وبنتين (طلال، وسيم، حنان، حنين).

* فنان تشكيليٌّ في مجال النقش بالأصداف البحرية.

* صدرت له عن دار بسمة للنشر الإلكتروني مجموعة من الكتب:

- عروس الشاطئ (شعر).
- تطلّعات النورس (شعر).
- الحلم المشرق (شعر).
- عزف على أوتار القلب (شعر).
- كائنات الغابة المزدوجة ج1 (مقالات).

- كائنات الغابة المزدوجة ج2 (قصص).

- أنا.. والدنيا (شعر).

- من أصداء العصر (شعر).

انضم إلى مجموعة دار بسمة على واتساب، من هنا

دار بسمة للنشر الإلكتروني

دار مغربية، رقمية، تأسست في 2017

دار بسمة للنشر الإلكتروني من أهدافها مساعدة الشباب المغاربة والعرب على نشر إبداعاتهم، وإيصال أصواتهم وتغريداتهم إلى العالم كله، كما تطمح لاكتساح عالم النشر الإلكتروني في كل الأقطار العربية..

كما أننا –في محاولة منّا لتغذية شريان الثقافة– نسترشد بالضمير الحي من أجل نشر المحتوى الثمين، حاملين على كواهلنا رسالة التنوير الحقيقي، ومدركين كل الإدراك لقيمة القلم النبيلة، لذلك كنا حريصين على نشر كل ما هو قيّم. في دار بسمة للنشر الإلكتروني نساند المؤلفين وندعمهم لإيصال إبداعاتهم لملايينَ من القراء، ونرشدهم إلى آليات فنية تعينهم على تحسين أساليب الكتابة والإبداع. وتقريبا لهذه الغاية تقوم الدار بتنظيم مسابقات متعدّدة، والإشراف عليها مجانا من أجل اكتشاف المواهب الشابة التي تستحق أن تُنشرَ أعمالُها بينَ القرأةِ والمثقفين، وذلك تشجيعا لهم على الاستمرارية في الكتابة الإبداع.

المُحتَوَيات

إهداء (1) 7
إهداء (2) 8
المقدّمَة 9
الفصل الأول..... 11
مواقف وأحداث 11
مقلب حول غرامات التَّدخين..... 12
مسموح التَّدخين كلَّ يومٍ ما عدا اليومَ 18
تشريعات منع التَّدخين قبل الوحدة وبعدها 22
موقِفي مِنَ التَّدخين في الغربَة..... 28
الفصل الثاني..... 30
في الحياة العامَّة..... 30
أضواء على التَّوعية الصحِيَّة لمنع التَّدخين 31

هاجس إنشاء جمعِيَّة لمكافحة التَّدخين 33
محاولات الانضمام للجمعِيَّة..... 40
بعيدًا عن التَّدخين.. قريبًا من الصحَّة..... 45
فكاهة ساخرة عنْ فوائِد التَّدخين 48
الفصل الثالث..... 53
معاناتي في بعض الجهات 53
في فرع البنك المركزي اليمني 54
في كلية الشريعة والقانون، جامعة الحديدة 59
في فرع اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين..... 67
معاناتي في وسائِل النَّقل العامَّة 70
مع "البيجوت".. خارج السياق..... 77
الفصل الرابع..... 83
مع زملائي في الوظيفة العامَّة 83
مخالفة مدير إحدى الجهات المنتدبة 84
زميل مدخنٌ.. ومشاكس..... 87
* زميل آخر.. مدخن متهوُّر 90
* المدخنة البشريَّة المتحَرِّكة 94
* رحلة زفاف إلى "بلاد السلامة" 98
الفصل الخامس 103

إلى مسؤولي المطار والهيئة 103
إلى نائب مدير عام المطار..... 104
* إلى مدير عام مطار الحديدة الدولي..... 111
* إلى رئيس مجلس إدارة الهيئة..... 122
* نماذج لتعميمات منع التدخين 127
الخاتمة 134
الكاتب في سطور..... 137

إنني كثيراً ما أشعر بأنَّ هذا الدخان هو الخطر الوحيد الذي يتهدَّد حياتي، وهو العدو اللدود الذي يحاصرني، ويكتمُ أنفاسي، ويعكِّر صفوي وهدوئي.

إنَّهُ السدّ الذي يحجب عني الجمال والروعة.. ويعيقُ تحقيق وجودي المشرق والمتألق، بل إنَّهُ ينزعُ مِنِّي ابتسامتي.. وفرحتي.. وهنائي.

ولا تزال المعركة حامية الوطيس.. ولا تزال مسيرة الكفاح الصحية والسلمية (ضد التدخين) متواصلةً ومستمرة، سواءً أكان ذلك في الحياة العملية، أو الاجتماعية، أو في الحياة العامّة، وحتى بعد تقاعدي من الوظيفة العامة.

الشاعر أحمد عبدالله الوصابي،ويُعرَف بـ (عاشق البحر) من مدينة الحديدة – عروس البحر الأحمر في اليمن السعيد.

صدر له عن دار بسمة للنشر الإلكتروني
مجموعة من الكتب، منها:

Bassmabook
00212771814934
darbassma1@gmail.com